



الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون

نيويورك

الوثائق الرسمية

للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، الذي بفضل قيادته اتخذت الأمم المتحدة خطوات صعبة في عملية إعادة التحديد وإعادة التنظيم، وهي العملية الضرورية للاستفادة من الفرص التي يتيحها النظام العالمي الجديد للعمل معا في خدمة مصالح البشرية جمعاء.

خلال العام الماضي شهدنا عضوية الأمم المتحدة تقترب أكثر من أي وقت مضى من هدف العالمية. ومن هنا فإننا نهني الجمهورية التشيكية، وجمهورية سلوفاكيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وأريتريا، وموناكو، وأندورا، ونعرب لكل منها عن تحياتنا وتعهدها بالتعاون والصداقة.

لقد حزن شعبنا حزنا شديدا للخسارة في الأرواح والمعاونة من جراء الزلزال الذي وقع في الهند في الشهر الماضي، ونعرب للشعب الهندي عن تعاطفنا العميق ونتعهد له بأننا سنشارك في أي جهد تقوم به هذه المنظمة.

قبل أعوام قليلة، كان الدور المناسب لـ "الدول المتناهية الصغر" داخل المجتمع العالمي هو دور الطفل الذي يسر المرء لرؤيته ولكن يتوقع منه ألا يرفع صوته أو ينطق إلا بالقليل، بل كانت هذه الدول مستبعدة من محافل كثيرة. ونحن في دولتنا النامية الجزرية الصغيرة، باعتبارنا كيانا سياسيا من طراز "الدولة المتناهية الصغر"، ترددنا في التصريح بوجهات نظرنا بشأن المسائل الدولية، ظانين بأن الدول الصغيرة ليس لها قول وليس لها تأثير في حل المسائل العالمية.

واليوم استرعي الانتباه الى سمّة هامة من سمات النظام الجديد، وإن كانت أقل بروزا. فعبّر

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

ثم: السيد فلوسوفيز (بولندا)
نائب الرئيس

ثم: السيد إنسانالي (غيانا)
الرئيس

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد موسى (ولايات ميكرونيزيا الموحدة)

(ترجمة شفوية عن الانكليزية): نيابة عن ولايات ميكرونيزيا الموحدة، يشرفني هذا الصباح أن أخطب الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين، وأن أنقل إليكم تحيات رئيسنا وشعبنا الحارة.

نظرا للتحديات العديدة التي تواجه المنظمة والعالم بأسره في العام المقبل، سررنا بانتخابكم، سيدي الرئيس. إنكم تحظون بثقتنا ولكم منا كل التأييد في أدائكم لمهام هذا المنصب الرفيع، التي أداها باقتدار كبير سلفكم، صاحب السعادة السيد ستويان غانيف، الذي حظي باحترامنا وامتناننا.

ولا بد لنا أن نعبر أيضا عن التقدير الخاص

Distr. GENERAL

A/48/PV.28

9 November 1993

ARABIC

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وأعتقد أن الخبرة المباشرة التي اكتسبتها بلادي أثناء فترة عضويتها القصيرة توفر دليلاً لا يدحض على قوة العمل الدولي المتضافر. ومنذ سنوات قليلة فحسب، بعد أن تخلصنا من الاستعمار، كانت أفضل آمالنا في التنمية تكمن في الاعتماد لزمان غير محدود على سخاء عدد قليل من الأصدقاء، على رأسهم الولايات المتحدة. وفضلاً عن ذلك، فإننا كسكان لجزر صغيرة منخفضة عن سطح البحر، نقف عاجزين في مواجهة خطر محقق يتمثل في ارتفاع منسوب مياه البحر وغير ذلك من الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغيرات المناخ التي تسبب فيها الإنسان.

واليوم، تجري معالجة الاحتياجات الانمائية الخاصة والمشاكل البيئية لجميع الدول النامية الصغيرة بعناية في عدد من الأطر، بما في ذلك الاتفاقيتان المتعلقةتان بتغير المناخ والتنوع البيولوجي وأنشطة متابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتبشر بواكير الأعمال التي قامت بها اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة بإيلاء الاهتمام لمشكلاتنا، كما يتضح من اتجاه النية إلى عقد المؤتمر العالمي الأول المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة.

ويحدث كل ذلك لا بسبب موجه من التعاطف والاحسان اجتاحت البلدان المتقدمة وإنما يحدث في إطار التصدي لمجموعة معقدة من المسائل ذات الأهمية الحيوية للشعوب في كل مكان. وهنا تكمن، فيما أعتقد، قوة الأمم المتحدة الحقيقية وقيمتها لنا وللجميع.

وخلال العام الماضي، شعرت حكومتي بالتشجيع لأن هذه المنظمة برمتها أحدث ادراكاً للمصاعب التي تواجهها الدول الصغيرة وهي تحاول المشاركة التامة في عملها. ونحن نقدر بشدة الفرص التي أتاحت لنا من خلال مساهمة الأعضاء في الصناديق الطوعية، الأمر الذي أتاح مشاركتنا في مناسبات هامة. كما ننوه بالحالات التي لببت فيها النداءات الصادرة عن الدول الصغيرة من أجل جعل نيويورك المكان الذي تعقد فيه بعض الاجتماعات المقررة لكي يتسنى لنا حضورها. علاوة على ذلك نحن نقدر اتخاذ تدابير خاصة لصالحنا، كلما أمكن، مثل الحد من عدد الاجتماعات التي تعقد في نفس الوقت.

ومن جانبنا، فإن الدول الصغيرة الآن كثيراً ما تلتقي للتعامل على المسائل المشتركة بحيث تعبر عنها بصوت واحد، توخياً لزيادة فعاليتها وتأثيرها. وهنا، أستشهد بالتحالف بين الدول الجزرية الصغيرة كمثال ناجح فيما يتعلق بمسألة تغير المناخ والمسائل الأخرى المتصلة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

التاريخ، سارت العلاقات الدولية على أساس تنافسي، حيث العبرة هي بالقوة والحجم. لكن يسرني أن ألاحظ أن الأمور تتغير إلى الأفضل، وأن التغيير قد بدأ؛ وأعتقد أن هذا التغيير قد استجمع زخماً أكبر خلال السنوات القليلة الأخيرة. إن الدول، كبيرها وصغيرها، إذ تعمل معاً بموجب الميثاق، قد بدأت تركز اهتمامها وتوجه جهودها فعلاً على أساس الشعور بوحدة المصالح والمشاكل - وليس مجرد التشدد بهذا. والواقع أن هذه ظاهرة حقيقية ومتنامية، تشهد جزئياً فيما يجري في نيويورك، وقد شهدناها بوضوح أكبر في النتائج المثيرة للإعجاب لمؤتمر ريو بشأن البيئة والتنمية وفي المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد مؤخراً. وثمة بادرة أخرى على ذلك تتمثل في ترقب المجتمع الدولي بأسره بكل حماس لكل من المؤتمر القادم المعني بالسكان والتنمية، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية.

لا أقصد الإيحاء بأن المصالح الوطنية قد اختفت؛ ولكن بالنسبة لطائفة واسعة من المسائل الاجتماعية والانمائية وحتى الأمنية يوجد اعتراف متزايد بأن المصالح المشتركة تعطي قوة لتحالفات جديدة على أساس الجمع لا المنع. وبذلك هناك مدعاة كافية لاستمرار التقدم صوب تقرير الشعوب لمصيرها، حيث يمكنها الآن أن تكون واثقة بأنها لن تكون وحدها في مواجهة الصعوبات الكبيرة المصاحبة للبدء من جديد. ولأسباب مماثلة، فإن الكثير من "الدول المتناهية الصغر" قد خلصت مؤخراً إلى أن العضوية في هذه المنظمة أمر ضروري على الرغم مما تنطوي عليه من أعباء ومسؤوليات.

وبينما تمضي هذه الدورة للجمعية العامة في أعمالها، أصبحنا ندرك التغيرات الجارية في المنظمة من حيث التنظيم والإدارة والسياسة. وقد يكون هناك بعض من يتشككون في أن الدول لديها الإرادة أو الالتزام للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه التغيرات، وفي أنها ستترسي من جديد الأساس المالي السليم للأمم المتحدة قادرة على الاستجابة لنداء الحاضر. إلا أنني أذهب إلى أن مثل هذه الشكوك ينبغي أن تتبدد أثناء عملنا في الشهور المقبلة؛ لأننا ببساطة لا يمكن أن نطيق الفشل. فالأمم المتحدة لم تعد مجرد خيار للمجتمع الدولي. فالمشاكل المشتركة للإنسانية بشأن القضايا الكبرى التي المحت إليها من قبل لا يمكن معالجتها من خلف الأسوار الوطنية. ولذلك، فإنني أهيب بالأعضاء جميعاً أن يلتزموا التزاماً كاملاً بالتوصل، خلال هذه الدورة، إلى هدف تهيئة الأمم المتحدة لكي تصبح الأداة المحورية التي نستطيع أن نعمل بواسطتها لتأمين رفاه شعوبنا في المستقبل.

تضطلع بها هذه الهيئة. ولزمن طويل ظلت كثير من الحكومات قانعة بتجنب مواجهة هذه المسألة مواجهة مباشرة كمسألة يمكن أن تدخل في نطاق المسؤولية المتعددة الأطراف. ويسعدني أن أقول أننا نشعر ببعض التحسن في الحالة على الرغم من استمرار حدوث انتهاكات من أبغض الانتهاكات لحقوق الإنسان.

وفي هذا العقد، شهدنا تغيرات لم يسبق لها مثيل في الأحوال العالمية السبب في حدوثها يرجع إلى حد ما إلى تعاظم إجماع الشعوب على التصميم على التعبير عن حقوق الإنسان الأساسية التي تملكها وعلى ممارسة تلك الحقوق. وفي الآونة الأخيرة، تفككت دول مرموقة، مما أدى إلى تشكيل دول أخرى جديدة تتيح فرصاً أوسع للتعبير عن تلك الحقوق. ومن المحزن أن هناك، في الوقت ذاته، دولاً أخرى ما برحت تبذل أقصى ما في وسعها لقمع تلك الحقوق. ومن هنا يجد العالم نفسه مبتهجا لاقامة حريات جديدة، ولكنه يشعر أيضاً بالاشمئزاز الشديد إزاء ارتكاب الفضائح والقمع على نطاق مفرغ. وإذا كان هناك من درس يمكن أن يستفاد من هذا الازدواج في الوضع، فهو أن التقدم المنعزل ليس كافياً وأن مسائل حقوق الإنسان لم يعد من الممكن إزاحتها إلى خلفية الصورة في مجموعة الأولويات المتعددة الأطراف التي يفترض أنها أكثر أهمية. وينبغي بدلاً من ذلك أن تصبح حقوق الإنسان هي حجر الزاوية في عملنا الذي لا بد وأن يسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

ولذلك، تعرب حكومتني عن تأييدها لإعلان وخطة عمل فيينا اللذين أقر في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا في حزيران/يونيه من هذا العام. ونحن نؤيد اعتماد الجمعية العامة لذلك الإعلان في دورتها الثامنة والأربعين.

وتمشيا مع مبادئ ذلك الإعلان، أود أنؤكد تأييد حكومة بلدي القوي وغير المشروط لعالمية حقوق الإنسان وللصكوك المتعددة الأطراف والفعالة التي تعطي معنى وتحديدا لهذا المفهوم.

وكمسألة ذات أولوية مبكرة، قامت دولتنا الحديثة بإجراء دراسة متأنية للصكوك الموجودة من أجل أن تضطلع بحرية بما ترتبه عليها هذه الصكوك من التزامات تكون متسقة مع دستورنا. وكخطوة أولى إنضممنا إلى اتفاقية حقوق الطفل، ونتوقع اتخاذ المزيد من الإجراءات فيما يتعلق بصكوك أخرى.

إن حقوق المرأة هي من أهم الشواغل المرتبطة

وبصفة عامة، فإن المجموعات الإقليمية تعمل لما فيه صالح الدول الصغيرة، لأنها تتيح لنا فرص الوصول إلى مناصب عن طريق الانتخاب بفضل أسلوب التخصيص ومبدأ التناسب. وأنا واثق من أن هناك عوامل أخرى مواتيها لنا فاتني ذكرها هنا.

ومع ذلك، وبالرغم من كل هذا، يتعين على أن أبين أننا نجد من الصعوبة بمكان المشاركة في المدى الواسع من أنشطة الأمم المتحدة سواء لأسباب مالية، أو بالنظر إلى ضخامة حجم تلك الأنشطة ومدى تعقدها. ولهذا السبب، ونظراً لأن كثيراً من الأعضاء الآخرين يعانون من نفس الحالة، فإنني أقترح أن تقوم الأمم المتحدة، في إطار جهودها الرامية لإعادة التنظيم، بدراسة شاملة للعقبات القائمة التي تحول دون المشاركة الكاملة من جانب الدول الصغيرة بغية التوصل إلى حلول مؤسسية لهذه العقبات بدلاً من الحلول المؤقتة. إذ أن تحقيق هدف العالمية للأمم المتحدة سيكون إنجازاً أجوف ما دام عدد كبير من الأعضاء عاجزاً عن إظهار المدى الممكن لطاقته الكامنة في إطار المنظمة. ونحن نتطلع لمعالجة هذه المشكلة أثناء الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

إن بلادي عضو في محفل جنوب المحيط الهادئ، وهو منظمة تضم حكومات البلدان الجزرية في المحيط الهادئ وتجتمع كل عام قبل هذا الموعد لتتناول المسائل التي تهم منطقتنا وتحاول أن تطرح على هذه الهيئة ما يعبر عن وجهات نظرنا المشتركة بشأن الكثير من المسائل. وأود أن أوضح تضامناً الكامل مع هذا الطرح الوارد في البيان المشترك والصادر عن اجتماعنا الأخير في جمهورية ناورو، والذي سيعرض على هذه الجمعية لكي تدرجه في وثائقها الرسمية.

وقد أعلن أعضاء المحفل عن معارضتهم لاجراء التجارب على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل. وفي اجتماع ناورو أسرفنا في التفاوض إذ بدا لنا أن الدول النووية قد استجمعت إرادتها أخيراً من أجل أن تطوي هذا الفصل الخطير من فصول التاريخ. والآن، ومع ورود أنباء عن قيام إحدى تلك الدول بإجراء تجربة مؤخراً، فإن ولايات ميكرونيزيا المتحدة تتوجس خيفة من إنعكاس اتجاه التقدم الكبير الذي أحرز بشأن عقد معاهدة للخطر الشامل للتجارب. ونحن نناشد الدول النووية ألا تتخذ من هذا الانحراف الذي وقع مؤخراً ذريعة للنكوص على أعقابها، بل إن تعمل على استعادة انضباطها الجماعي والتمسك به.

وقد أصبحت مسألة حقوق الإنسان الأساسية شديدة الارتباط بكل جانب من جوانب الأنشطة التي

النامية، ناهيك عن الموارد الكبيرة التي تعباً على الصعيد الثنائي لتحقيق ذلك الهدف. ومع ذلك فإننا لا نزال نرى تفاوتات شاسعة في مدى فعالية تلك المساعدة وفي نتائج الجهود التي تبذلها البلدان النامية ذاتها.

وقد حمل ذلك عددا متزايدا منا على التساؤل عما إذا كان لا يوجد عدد من العوامل التي يمكن تحديدها والتي تحول دون بلوغ جهود التنمية النجاح المرجو. وإذا ما أمكن تحديد تلك العوامل بدقة، وتم التسليم بوجودها حيثما وجدت، فقد يتسنى تحقيق زيادات كبيرة في الاقتصادات والناتج. وبناء على اقتراح بابوا غينيا الجديدة، الجدير بالترحيب، وبفضل مبادرتها، الجديدة بالترحيب، وبعد مناقشات مطولة وتبادلات مستفيضة للرأي فيما بين قادة بارزين في العالم النامي، تم طرح هذه المسألة أمام الجمعية العامة بوصفها البند ١٥١ من جدول الأعمال المعنون "مبادرة الأمم المتحدة بشأن تهيئة الفرص والمشاركة". وسوف ننضم الى بلدان أخرى في وضع مشروع قرار يقدم في إطار هذا البند، ويدعو الى إجراء دراسة شاملة منهجية ومتكاملة عن المعوقات التي تحول دون تهيئة الفرص الكاملة والمشاركة في التنمية، مع التركيز بصورة خاصة على اقتصادات البلدان النامية. ولو أمكن تأييد هذه المبادرة وتنفيذها على النحو الواجب، فإنها ستجعل بالامكان تحقيق تقدم كبير في الجهود الرامية الى ضمان أعمال هذا الحق الانساني الأساسي والهام على قدم المساواة وعلى أساس من الانصاف للجميع.

وتشيد ولايات ميكرونيزيا الموحدة بمجموعة الرجال والنساء المستنيرين الذين بثوا الحياة في عملية مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وركزوا اهتمام العالم على ضرورة البدء في إحلال التنمية المستدامة محل ممارسات الإهدار والتلوث. ويأتي هذا التحرك في وقت مؤات تماما، لا سيما بالنسبة لبلدي، نظرا لأن عملية تخطيطنا الانمائي لا تزال في مراحلها الأولى. ونتيجة لذلك، وبتشجيع من المجتمع العالمي ودعمه، أصبحت لدينا الآن استراتيجية وطنية لإدارة البيئة كمكمل أساسي لجهودنا في مجال التخطيط الانمائي.

ولقد عقدنا العزم على أن نجعل بلدنا نموذجا للشراكة الفعالة مع الدول الأخرى ومع هذه الهيئة، باظهار محاسن تطبيق تكنولوجيات نظيفة جديدة من أجل تحقيق التنمية المستدامة في بيئة نقية صغيرة.

وغني عن القول إننا كدولة تتكون من جزر صغيرة نائية ومتناثرة الى حد كبير، وكثير منها من

بكل آمال حكومتنا في مستقبل أفضل. إننا نؤيد تمام التأييد وضع صكوك جديدة فعالة في خدمة حقوق المرأة بغية ضمان حمايتها من التمييز والتعرض للإيذاء.

وكدولة تتكون كلية من شعوب أصلية، فإن حكومة بلدي تعرب أيضا عن تضامنها مع كل الشعوب الأصلية في العالم، وخصوصا الشعوب التي تتعرض للحرمان من حقوقها الانسانية الأساسية داخل أوطانها.

وفي هذا العقد، العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، يكون من الأهمية بمكان أن تضاعف هذه الهيئة جهودها من أجل ضمان حصول شعوب ما تبقى من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على كل الفرص التي تمكنها من ممارسة حقها في تقرير المصير والحكم الذاتي. وفي حين أن العقوبات التي تعترض تقرير المصير بالنسبة للأقاليم المتبقية تعتبر ثانوية إذا ما قورنت بالعقوبات الكأداء التي تواجهها أوروبا الشرقية وفلسطين، فإنه تبقى علينا مسؤولية أدبية بأن نؤيد حق تقرير المصير لجميع الشعوب الواقعة تحت إدارة استعمارية.

واليوم، تمثل العضوية الموسعة للأمم المتحدة في حد ذاتها شاهدا قويا على نجاح عملية إنهاء الاستعمار؛ فلنستعد ذكريات المرحلة المبكرة من نضالنا، ونجدد التزامنا بالقضاء التام على الاستعمار.

وترحب حكومة بلدي بإنشاء المحكمة الدولية، وانتخاب أعضائها في الآونة الأخيرة لمحكمة مرتكبي جرائم الحرب في جمهورية يوغوسلافيا السابقة. على أننا نكن التأييد كذلك لفكرة إنشاء محكمة دولية دائمة لحقوق الانسان. فالتشكيل القضائي المستقل لهيئة كذلك من شأنه أن يجعلها بمنأى عن التدخل السياسي ويحرم مرتكبي إنتهاكات حقوق الانسان من أي ملجأ يهربون إليه من مسؤوليتهم الدولية المحددة.

وتعلق حكومة ولايات ميكرونيزيا الموحدة أهمية كبيرة على قضية حقوق الانسان الأساسية، وسوف تواصل المشاركة في عمل هذه الهيئة من أجل التوصل الى مجتمع عالمي تعيش فيه كل الشعوب دون تهديد بالتعدي على هذه الحقوق الأساسية.

لقد ثبت تماما من الأعمال التي تقوم بها هذه الهيئة أن الحق في التنمية هو نفسه حق أساس من حقوق الانسان - بيد أن الاعتراف بحق من الحقوق شيء، وضمان ممارسته شيء آخر اصعب كثيرا. لقد قيل وبذل من الجهد الكثير هنا في الأمم المتحدة في كل سنة من أجل تلبية احتياجات البلدان والشعوب

الضئيلة، وبالتالي، فهي موقع ممتاز للأعمال القذرة التي يريد ممارستها الآخرون - غير أن هذه المنطقة هي وطننا ومسؤوليتنا.

يجب علينا ليس فقط أن نوفر احتياجاتنا من خياراته ولكن أن نكون أيضا حراسا على ما تعترف الدوائر العلمية بأنه المورد الطبيعي الكبير والأخير غير الملوث في كوكبنا. إن مصائدنا مليئة بالأسماك ولكنها ستعرض للخطر إذا ما تكررت التجارب التي أجريت في أماكن أخرى من العالم. إن هواءنا لا يزال نظيفا ولكننا نعرف أنه قد يتعرض للتلوث كما حدث في أماكن أخرى من العالم. ومياهنا لا تزال نقية ولكننا رأينا بحارا أخرى تتلوث نتيجة ممارسات غير مستدامة فيجب علينا أن نرفع صوتنا. وسنستمر في ذلك.

إن منطقتنا ليست مجرد ضحية للتجاهل القاسي من جانب الأقوياء للناتج التي تصيب الفقراء أو الضعفاء. بل نحن ندرك بالأحرى أن البشرية اعتبرت لقرون عديدة أن المحيطات الواسعة مكان فسيح، مفتوح للمرور والاستغلال من جانب الجميع. وعلى الرغم من أن المناطق الاقتصادية الخالصة والمعاهدات المتعددة الأطراف كان لها أثر كبير، فإن المحيط الهادئ اليوم هو "الفناء الخلفي" الأخير للعالم.

ومن ثم فإن طلب بلادي بسيط وواضح. إننا ندعو جميع أعضاء المجتمع العالمي الى الانضمام اليها، بروح ريو وفي مشاركة حقيقية، لتحقيق التنمية المستدامة ليس فقط لبلد جزري أو أكثر في منطقة المحيط الهادئ ولكن لمحيطنا ولكل ما يوجد فيه. ومن الهام أن ينصب التركيز على المساحات البرية والمناطق الساحلية في منطقتنا لكي يتسنى تحقيق التنمية السليمة دون إفساد للتربة أو للمناطق البحرية المحيطة بها. إلا أنه يجب كذلك أن يكون هناك تركيز آخر أوسع مدى على المحيط نفسه، بأن نحترم المعرفة العلمية المتزايدة بنظمه الايكولوجية المعقدة، وأن نبني على هذه المعرفة.

من المعلوم جيدا أن ولايات ميكرونيزيا الموحدة والبلدان الجزرية المنخفضة الأخرى في العالم، تخاف بالفعل من أن تصبح أراضيها المحدودة غير صالحة للسكنى، وأن تزول من الوجود تماما في نهاية المطاف لو تحققت التنبؤات المعتدلة للزيادة في حرارة العالم وارتفاع مستوى البحر ناهيك عن التوقعات الأشد وطأة. إلا أنه لو كان هذا هو مصدر القلق الوحيد فيما يتعلق بتغير المناخ بفعل الانسان وفقدان التنوع البيئي والتنمية غير المستدامة، لما سمحنا لأنفسنا بأن نطالب العالم كله بأجراء تغييرات جوهرية في أسلوب حياته.

الجزر المرجانية المنخفضة، فإننا نعاني من جميع الصعوبات المشار إليها في الفرع زاي من الفصل ١٧ في جدول أعمال القرن ٢١ والتي تحول دون تنمية البلدان الجزرية الصغيرة. لذلك فإننا ممتنون لإتاحة هذه الفرصة لنا لكي نعزز التفهم العام لهذه الصعوبات من خلال المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة.

وباعتبارنا عضوا في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فإننا نشارك مشاركة كاملة في تلك العملية. ولقد كان من بواعث التشجيع البالغ لنا أن نلاحظ في المؤتمر التحضيري الأخير المشاركة القوية من البلدان المتقدمة النمو، وكذلك التأييد الراسخ من زملائنا في مجموعة ال ٧٧. وسوف نبادلها تماما هذا التأييد في كل المحافل المناسبة لأننا نعلم، رغم وعينا بمشاكلنا الخاصة، أن لدى جميع البلدان النامية تقريبا سمة أو أكثر من السمات التعويقية التي تميزها عن غيرها. وفي حين أننا جزء من مجموعة كبيرة نسبيا من البلدان التي تتشاطر سمات ومعوقات متماثلة، فإن من حق جميع البلدان النامية أن تحظى بالاهتمام بالعقبات الخاصة التي تعوق تنميتها.

وفي هذا الضوء، نرى أن مؤتمر بربادوس الذي سيعقد في العام القادم يمثل معلما هاما مبكرا في عملية ما بعد ريو، ليس فقط بالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة، وإنما بالنسبة لكل الدول المتقدمة النمو والنامية التي تؤمن كما تؤمن نحن بإعلان ريو، ويجدول أعمال القرن ٢١. وفي رأينا أن مؤتمر بربادوس هو الاختبار الحقيقي الأول لجدول أعمال القرن ٢١.

قد يبدو في بعض الأوقات أننا، نحن بلدان منطقة جزر المحيط الهادئ منشغلون بشكل مفرط ببيئتنا، وإننا نغالي جدا في تقديرنا للآثار المحتمل أن تنجم عن أعمال الآخرين. فنحن نرفع أصواتنا عاليا، ويكون ذلك في أحيان كثيرة بشأن موضوع التغير الذي سيحدثه الانسان في المناخ وفي ارتفاع منسوب مياه البحر، ولكن الكثيرين يقولون أن ذلك قد لا يحدث. ونحن نتكلم جهارا ضد التجارب النووية، لا سيما داخل جزرنا وفيما بينها، ولكن البلدان الأقوى تقول إن هذه التجارب ربما لا تكون ضارة. ونحن نحث بقوة على عدم نقل المواد السمية المهلكة كالبولونيوم والأسلحة الكيميائية عبر منطقتنا، أو تخزينها فيها؛ ولكن البعض حتى من أقرب اصدقائنا يفعلون ذلك، ويصرون على القول بأنه ليس هناك أي خطر من ذلك على الأرجح. فهل نحن قلقون أكثر من اللازم؟ هل نحن سذج؟ أعتقد أننا لسنا كذلك، لأن منطقة المحيط الهادئ تبدو من المناطق الأوقيانوسية الشاسعة ذات الكثافة السكانية

الخدمات والمنافع الى شعوبنا الكثيرة في شتى أنحاء العالم.

السيد الرئيس، لقد اختتم بيانكم الافتتاحي منذ ٢٢ يوما برؤية تتسم بالتحدي ألا وهي "نحن الشعوب، - وقد اتحدنا من أجل عالم أفضل" (A/48/PV.1). وبروح أسرة الأمم المتحدة ستحتفل الأمم المتحدة بهذه الفكرة في الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها في عام ١٩٩٥. ولئن كانت جزر سليمان تشارك في هذه الرؤيا فإنها تود أن تحذر من التبذير والتبديد ومجرد الاحتفالات الرمزية التي لا تعبر عن فوائد مضمونية طويلة الأجل. وبغية الاحتفال بهذه المناسبة بجدية في التفكير والتثقيف والإعلام، سيكون من الأساسي القيام بتخطيط سليم وبرنامج مشاورات أوسع، وذلك على جميع مستويات المجتمع الدولي. إن برنامج التوعية والأنشطة المروجة لمبدأ الوحدة مع التنوع ينبغي أن تكون مفتاحا للقوة والثراء للأمم وللمجتمع العالمي كله. وثمة هدف يمكن الترويج له خلال الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين هو تحقيق المواطنة العالمية أو اعتبارنا مواطني كوكب الأرض.

ويجب أن يكون الأساس بسيطا للغاية فتقع على كل من يعيش فوق هذا الكوكب مسؤولية تحقيق التنمية المستدامة، ويجب أن يدرك الجميع أن تدمير كوكبنا أمر محتمل، وأن يساورهم القلق إزاء ذلك. إن الأفراد يشكلون المجتمعات، والمجتمعات تشكل الأمم، والأمم تشكل المجتمع الدولي، والمجتمع الدولي يعيش على هذا الكوكب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فلوسوفيز (بولندا).

ومفهوم "مواطنو كوكب الأرض" أي مفهوم المواطنة العالمية إنما يقوم على رؤيا موحدة لمجتمع عالمي ينعم بالسلم والرخاء. ويستند هذا المفهوم الى الإحساس بالمسؤولية والى القبول بالوحدة المتكاملة للجنس البشري. وبغية تبني هذا التصور الخاص بالمواطنة العالمية، ونحن على مشارف القرن الحادي والعشرين، يجب أن يغير القادة والحكومات مواقفهم لمواجهة أكبر تحد ماثل أمام المجتمع الدولي، ألا وهو توفير الموارد المعنوية والإنسانية والتقنية والمالية الضخمة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة لكوكبنا. هل سيتسنى لنا أن نواجه بصورة جماعية هذا التحدي بحيث يتم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ بمختلف عناصره؟ إن الرد بين أيدي شعوب وأمم العالم. فكيف يمكننا ترجمة هذا الموضوع الى حقيقة واقعة - حقيقة لا تصدق بالنسبة لنا في عصرنا هذا فحسب، بل أيضا بالنسبة للأجيال المقبلة على ظهر هذا الكوكب؟

بيد أن شواغلنا هذه ليست شواغل معزولة. فقد أكد رؤساء حكومات محفل جنوب المحيط الهادئ لعدة سنوات أن مصير الجزر هو إنذار مبكر بأمور ستحدث توقعنا.

وبفضل الاتجاهات التي أشرت إليها من قبل بصدد التقاء الدوافع على نحو عصري جديد على طريق التعاون الدولي، فإنني أثق تماما في أننا وأبنائنا وأحفادنا سننجز، ليس فقط في حماية البيئة ولكن أيضا في السير قدما صوب تحقيق الأهداف العليا المتمثلة في السلم، والتمتع بحقوق الانسان، والرفي الاجتماعي، كما ورد في الميثاق. إن بلادي تتعهد ببذل كل جهد داخل هذه المنظمة العظيمة، أثناء الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة، وبعدها، لتحقيق هذه الأهداف.

السيد سايمالا (جزر سليمان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): سيدي، اسمحوا لي أن أقدم لكم التهاني الحارة باسم حكومة جزر سليمان وشعبها. إننا نهنئكم بمناسبة انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. إن خبرتكم ومهاراتكم الدبلوماسية وقيادتكم ستضمن لنا أن تكون هذه الدورة دورة ناجحة ومثمرة.

وأشارك أيضا في الإشادة بسلفكم الموقر سعادة ستويان غانيف ممثل بلغاريا، وذلك للطريقة الممتازة التي ترأس بها أعمال الدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

ونشارك أيضا في التنويه والإشادة بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة سعادة بطرس بطرس غالي عن أعمال المنظمة (A/48/1). إن هذا التقرير يعد سجلا شاملا لمتجزات الأمم المتحدة، أوجه قوتها وأوجه ضعفها، والتهديدات والفرص التي تواجه المنظمة والتحديات الماثلة أمامها. إن هذا كله يشير الى حقيقة مشتركة واحدة، وهي أن هناك تباينا لا يمكن إنكاره بين المثالية والواقع وبين المسؤوليات الملقة على عاتق هذه المنظمة وقدرتها على تحقيق أهداف محددة ومركزة وعملية. إن الفجوة بين الترويج لمثاليات الميثاق وتحقيقها فعلا تزداد اتساعا.

لقد استمعنا في الأسابيع الثلاثة الماضية الى الدول الأعضاء وهي تجدد الإعلان عن دعمها لهذه الهيئة والتزامها بمبادئها. ومن الواضح أن المنظمة تتطلب اهتمامنا. فهي تحتاج إلينا جميعا بقدر ما نحتاج نحن إليها. وربما تكون حاجتها إلينا الآن أكثر من أي وقت مضى وذلك لتقويتها وتعزيز أداؤها في تقديم

للجمعية العامة في فجر حقبة جديدة من تاريخ جنوب افريقيا. فلقد أدلى رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، السيد نيلسون مانديلا، الذي اشتهر عنه نضاله ضد الفصل العنصري، أدلى ببيان مثير من فوق هذه المنصة يطلب فيه رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا. إن مشاهدتنا للسيد مانديلا والرئيس دي كليرك وهما يتوجهان صوب أول انتخابات غير عنصرية في جنوب افريقيا، إنما تمثل تغيرا هائلا وواعدا بالخير. فها هما الرئيسان يقرران أخيرا ركوب حافلة واحدة تحملها معا الى الديمقراطية. إننا ننضم الى بقية العالم إذ نرحب بهذه الخطوة التاريخية الأولى صوب حكم الأغلبية في جنوب افريقيا.

إن معالم جدول الأعمال العالمي للجمعية العامة للأمم المتحدة قد تشكلت ببطء على مر السنين. ومع ذلك، فإن بنود جدول الأعمال لم تتغير فحسب من حين لحين، بل إن عددها زاد ايضا. وتندرج القضايا المعروضة على الجمعية العامة في الفئات الرئيسية التالية أي أولا: صنع السلم وحفظ السلم، وثانيا: تحديد الأسلحة ونزع السلاح، وثالثا: الاقتصاد والتنمية ورابعا: إدارة الموارد العالمية، وخامسا: حقوق الانسان والقضايا الاجتماعية الأخرى، وسادسا: القضايا القانونية الدولية، وسابعا: تمويل الأمم المتحدة وإدارتها.

وكل هذه العناوين العريضة تجري دراستها وتحليلها على نحو مستفيض في كل دورة من دورات الجمعية العامة من قبل شطري العالم أي البلدان المتقدمة والبلدان النامية. ويتركز اهتمام بعض المتكلمين على وجه الخصوص على قضايا معينة، مثل صنع السلام وحفظ السلام أو تحديد الأسلحة ونزع السلاح، بينما يسترعي آخرون اهتمام الجمعية العامة الى أمور مثل التنمية الاقتصادية والإدارة العالمية للموارد وحقوق الانسان والى قضايا اجتماعية أخرى. وحتى الآن كانت المناقشة شيقة.

واذا أجرينا تقييما سريعا لما قبل حتى الآن من فوق هذه المنصة، وجدنا أنه يكشف عن صورة عالمية ساطعة وكثيرة في آن معا. فهناك حقيقة تناولها كل متكلم تقريبا في مجال السلم والأمن هي أن خطر نشوب الصراعات بين الدول لم يتلاشى حتى بعد أن زال التنافس بين الدولتين العظميين. إن السناطور غاريت إيفانز، الوزير الاسترالي للشؤون الخارجية، قد أمسك بتلابيب قضية السلم والأمن العالميين لدى مخاطبته هذه الجمعية العامة في جلستها المعقودة في ٢٧ أيلول/سبتمبر. فقد أشار الى عودة ظهور نزعة القومية الإثنية بصورة عنيفة في كثير من الأحيان، مما جعل المجموعات الإثنية تطالب بحماية حقوق الانسان

لقد أثلج صدري أن أستمع الى كلمات الرئيس بيل كلينتون هنا في أول يوم تجري فيه المناقشة العامة إذ قال إن:

"الولايات المتحدة تعزم الاستمرار في الارتباط وفي القيادة" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٤، الصفحة ١٠)

ثم أردف قائلا:

"علينا أن نكون ولسوف نكون، ركيزة للتغيير ودعامة للسلم" (المرجع نفسه، الصفحة ١٠)

وفي الوقت الراهن، تطبق جزر سليمان بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامجا تجريبيا يسمى "أطفال كوكب الأرض". والبرنامج هو برنامج إرشادي وتربوي وبيئي للأطفال في المدارس الابتدائية. وسيجري إدراجه في المنهج المدرسي كمقرر إجباري لكل الأطفال. ولن تكون هناك درجات رسوب أو نجاح، ولكن كل طفل يستكمل المقرر سيتمنح شارة أو شهادة من الأمم المتحدة. وسيركز المقرر على البيئة والتنمية المستدامة وسيضمن مناظير وطنية وإقليمية ودولية. وتؤمن جزر سليمان إيماننا راسخا بأن الثقافة البيئية أمر هام ويستحق أن يعطى أولوية في الاستثمارات. والمجموعة المستهدفة هي الأطفال لأنهم قادة الغد.

وقبل اسبوعين وصف سعادة شيمون بيريز، وزير الخارجية الاسرائيلي، الحرب والسلم فقال:

"في الحرب، يدفن الكبار الصغار، وفي السلم، يدفن الصغار الكبار".

وأرى أن قوله هذا عظيم الدلالة، فهو يشير الى حقيقة واقعة، الى كتابة فصل جديد يكشف عن تغير ما في النفوس. فإن المصافحة بين رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، السيد عرفات وبين رئيس الوزراء الاسرائيلي، السيد رابين، في كابيتول هيل، هي رمز لمعلم كبير في تاريخ الشرق الأوسط. وترحب جزر سليمان بهذا التقدم الكبير في العلاقات الإنسانية بين الأمتين. ونأمل أن تمهد عملية إيجاد الغفران والثقة الطريق أمام سلم دائم في الشرق الأوسط. وإنني أحبي البلدان التي تعهدت بتقديم المساعدات المالية أو العينية لفلسطين.

وقد جاء افتتاح الدورة الثامنة والأربعين

والى هذا الحد الهام، تسلم حكومة بلدي بما يلي كأول مبدأ لها:

"سيادة الله كأساس للحق والعدالة والكرامة في تنمية جزر سليمان وتطوير شعبها".

ونذكر أنه لا يمكن للفرد ولا للمجتمع أن يحققا إمكاناتهما التامة دون مساعدة الله جل جلاله. وإذا كان الله هو المهيمن على شؤون عالمنا، ألا يجدر بنا أن نشركه في عملية التخطيط وأن نعطي له مكانا كذلك في حل الصراعات الوطنية والاقليمية والعالمية؟

إن مسألة كاليديونيا الجديدة، في جنوب المحيط الهادئ، ظلت مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة لفترة من الزمن ونحن نأمل ألا تمتد هذه الفترة كثيرا. فجزر سليمان تنضم الى زميلاتها في منطقة جنوب المحيط الهادئ في التصديق على التقرير الذي وضعته مؤخرا اللجنة الوزارية لمحفل جنوب المحيط الهادئ عن كاليديونيا الجديدة. وبصفتي عضوا في هذه اللجنة، أعرب هنا بتواضع عن تقديرنا وامتناننا للسلطات الفرنسية والمحلية على التعاون والدعم اللذين قدمتهما من أجل تيسير الزيارة التي قام بها الوزراء للإقليم مؤخرا. وتؤكد حكومة بلدي من جديد تأييدها القوى لتوصيات اللجنة وتجدد دعمها الثابت لتطلعات شعب كاليديونيا الجديدة وأهدافه، بما في ذلك مجتمع الكانكا. ونلاحظ التقدم المحرز في اتفاقات ماتينيون. ولئن كنا على وعي بالتفسيرات والتوقعات المتباينة والمتضاربة، فإننا نحث جميع الأطراف على المحافظة على التزامها بعملية ماتينيون وتشجيع التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في كاليديونيا الجديدة.

إن الأمم المتحدة تؤيد السلام بقوة. وهذه الهيئة العالمية النبيلة أيدت، حتى اليوم، إعادة توحيد الألمانييتين والكوريتين. وفي هذا السياق لا تعني إعادة التوحيد إلا شيئا واحدا، توحيد الشعب. فالتوحيد يعني السلم والتعايش. ويجب أن تحل الصراعات في سائر أنحاء العالم عن طريق الحوار. وبالتالي، نعتقد أن آلية الأمم المتحدة التي استخدمت في حالة ألمانيا وفي حالة الكوريتين يجب أن تطبق على حالة جمهورية الصين وجمهورية الصين الشعبية.

وتسلم جزر سليمان بالحاجة الى إعادة توحيد الصينيين من خلال حسن النية والثقة المتبادلة. وندعو الطرفين الى إجراء محادثات على قدم المساواة على أساس مبدأ الأمم المتحدة الهام هذا. ولكن لن يكتب لهذه العملية النجاح إلا اذا نظرت هذه الهيئة الدولية الى

المكفولة للأقليات وعلاوة على ذلك بحق في تقرير المصير.

لقد تطرق السيد ويللي كلايس نائب رئيس وزراء المملكة البلجيكية ووزير خارجيتها، في مذكرة مرفقة ببيانه الذي أدلى به نيابة عن المجموعات الأوروبية، الى كل بؤر التوتر الرئيسية في العالم. وتقدر جزر سليمان الجهود التي تبذلها المجموعات الأوروبية من أجل حل الصراعات الاقليمية في العالم أجمع، وترحب بالتزامها بالسلم والأمن العالميين. وأصبحت أزمة البلقان من الطلاسم العالمية المستعصية على التفسير. إن المعاناة البشرية مستمرة. وصانعو السلام وحافظو السلام قد حاولوا، ومازالوا يحاولون، التوصل الى حل. إن جزر سليمان تندد بالمفطاح المرتكبة، وتهيب بالدول التي تتوفر لديها الإمكانيات أن تجلب السلم الى هذه المنطقة. وحيث أن السلم يعطي الآن الفرصة لكي يسود في مناطق آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وجنوب المحيط الهادئ، فلعله يعطي الفرصة أيضا في منطقة البلقان.

ولدى مخاطبة الجمعية العامة في ٢٨ أيلول/سبتمبر، أشار وزير الشؤون الخارجية للاتحاد الروسي الى الصراع في البوسنة فقال:

"إن مفتاح التسوية للعديد من الصراعات لم نعثر عليه بعد" (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٦، الصفحة ١٧)

كما قال أيضا إنه:

"على أية حال قد حان الوقت، بالتأكيد، للتفكير في إقامة اتصالات أوثق بين الأمم المتحدة وبين الأديان الرئيسية في العالم" (المرجع نفسه، الصفحة ١٧).

ويبدو أن هناك بعدا مفقودا في النهج المطبقة في حسم الصراع.

عندما ننظر في العدد المتزايد من المشاكل التي يواجهها عالمنا، لا نملك إلا أن نشعر بأن حلها لن يكون حلا سياسيا أو اقتصاديا أو اجتماعيا فقط. ففي كثير من الحالات، تكون المشاكل معقدة ومتعمقة الجزور لدرجة نحتاج فيها الى عون يفوق طاقة بني الانسان. ولا بد لأي علاج جديد لتحقيق السلم الحق أن يتضمن تعزيز الرفاه الروحي والرعوي لكل الشعوب في شتى أنحاء العالم.

التي حدثت مؤخرا، ندعو الصين والمملكة المتحدة أن تنظرا بجدية في إعلان وقف اختياري مماثل.

وتشعر جزر سليمان بالقلق البالغ إزاء إلقاء النفايات المشعة وغيرها من النفايات في البحر. لهذا نحث الدول الأطراف في اتفاقية لندن الخاصة باللقاء والمبرمة في عام ١٩٧٢ على مواصلة تأييدها النشاط للحظر الشامل لالقاء النفايات عندما تعتمد تعديلات هذه الاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

إن شحن البلوتونيوم، بما يصاحب ذلك من خطر على النظام الايكولوجي البحري الهش لجنوب المحيط الهادئ، أمر يثير قلقا بالغاً لدى حكومة المنطقة. فيجب الالتزام بأعلى معايير دولية للأمن والسلامة. ويجب على أية دولة تشترك في هذه العملية أن تعالج كل حالات الطوارئ المحتملة على نحو مرضي.

هناك رسالة واضحة في بيانات الدول الأعضاء في مجموعة ال ٧٧. إنها رسالة تشير الى الصلة المتزايدة بين الشواغل البيئية ومسائل التنمية. والى التوازن الدقيق بين البيئة والتنمية، وبين السكان والتنمية وبين صلاح الحكم والتنمية.

لقد كانت البلدان الأعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ ممثلة تمثيلا جيدا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٢. وإحدى النتائج الرئيسية لمؤتمر ريو هي جدول أعمال القرن ٢١ - وهو خطة عمل للتسعينات والقرن الحادي والعشرين، إنه يضع استراتيجيات وتدابير برنامجية متكاملة لوقف وعكس مسار آثار التدهور البيئي والنهوض بتنمية مستدامة وصحيحة بيئيا في جميع البلدان.

وجزر سليمان تؤكد مجددا التزامها القوي بالتنمية المستدامة، ونعتقد أن الممارسات الصحيحة بيئيا تشكل جزءا لا يتجزأ من العملية الانمائية. وبالتالي، يجب أن تكون جميع الأنشطة الانمائية التي تمارس صحيحة اقتصاديا وبيئيا. وإن الصوت الجماعي للدول النامية الجزرية الصغيرة مسموع من خلال "حلف الدول الجزرية الصغيرة" (أواسيس). فهذه الدول تجمع بينها ظروف وأوجه ضعف وقيود فريدة. وهذه تتضمن حجمها الصغير وبعدها الجغرافي نسبيا، وقلة تنوع مواردها، وضغطا سكانيًا حادا، وأحيانا حدا أدنى من موارد المياه العذبة المتجددة، ودرجات عالية من الأمراض المستوطنة. وهذه الضغوط والقيود تؤكد الحاجة الى إدارة متأنية مستدامة للموارد لحفظ مستلزمات الحياة للأجيال المقبلة. وهذه النقطة أبرزت

الحالة الاستثنائية لجمهورية الصين في تايوان في الاطار الدولي، بناء على مبدأ عالمية العضوية ووفقا للنموذج الراسخ للتمثيل المتوازي للبلدان المقسمة في الأمم المتحدة.

وتعترف جزر سليمان اعترافا تاما برغبة شعب جمهورية الصين في الانضمام من جديد الى الأمم المتحدة وهي تؤيد هذه الرغبة كل التأييد. وجزر سليمان، بصفتها دولة ودودة صغيرة لا يتعدى عدد سكانها ٢٠٠ ألف نسمة، تعتقد اعتقادا وطيدا أن رغبة ٢١ مليون نسمة ينتمون الى جمهورية الصين في تايوان في أن يكون لهم تمثيلهم الخاص بهم في هذه الهيئة العالمية إنما هي رغبة معقولة ولها ما يبررها. ونحن واثقون من أن المجتمع الدولي سينتفع من الاسهام الايجابي الذي تستطيع جمهورية الصين أن تقدمه الى هذه المنظمة. لقد استفاد بلدي خلال العشر سنوات الماضية من التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي اللذين حققهما شعب جمهورية الصين من خلال الوصول ببلده الى مركز مرموق في عداد الدول الصناعية. لهذا تؤيد جزر سليمان النداء الصادر عن دول أعضاء أخرى بتشكيل لجنة مخصصة لدراسة مسألة انضمام جمهورية الصين مرة أخرى الى الأمم المتحدة.

إن مجرد وجود أسلحة التدمير الشامل يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن العالميين. إلا أنه مما يبعث على المزيد من القلق احتمال انتشار القذائف النووية والكيميائية والبيولوجية والتسليحية، وخطر وقوعها في أيدي غير أمينة. إننا نحیی البلدان التي اتخذت خطوات إيجابية نحو إزالة هذه الأسلحة. ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام عن الأبعاد الجديدة لتنظيم الأسلحة ونزع السلاح في فترة ما بعد الحرب الباردة. ونحن نؤمن بوجود إدماج جهود تنظيم التسليح في الاطار الأكبر للسلم والأمن الدوليين، وإضفاء الطابع العالمي على تحديد الأسلحة وعملية نزع السلاح، وتجديد نشاط عملية تحديد الأسلحة. وندعو بقوة الى أن يكون جدول أعمال تحديد الأسلحة ونزع السلاح معبرا بجلاء عن واقع فترة ما بعد الحرب الباردة. هذا هو التحدي الذي تواجهه الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين.

وفيما يتعلق بالتجارب النووية في منطقتنا، أود أن أقول أن رغبتنا وشاغلنا المستمرين هما ضمان بقاء منطقة جنوب المحيط الهادئ منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن كل أنواع النفايات المشعة. لهذا تتمسك جزر سليمان بتأييدها للاستمرار في وقف التجارب النووية في منطقتنا. ونرحب ترحيبا حارا بقرارات الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا بتمديد الوقف الاختياري للتجارب. وفي هذا السياق، ونظرا للتطورات

في بيان بلادي في العام الماضي.

طرق زيادة تهيئة الفرص والمشاركة للبلدان النامية والتقدم بتوصيات في هذا الصدد.

وإذ أتكلم عن بابوا غينيا الجديدة، أود أن أعرب عن تقدير جزر سليمان البالغ للأمم المتحدة على بعثة المساعي الحميدة التي أوفدتها في العام الماضي لبحث المشاكل التي واجهناها على الحدود بين جزر سليمان وبابوا غينيا الجديدة. ويسرني أن أبلغ بأن حكومة جزر سليمان الجديدة تعمل بشكل بناء عن طريق مبادرتها ذات النقاط الست مع جارتها بابوا غينيا الجديدة على إيجاد حل سلمي دائم للمشاكل على حدودنا.

إن الإدارة السليمة للموارد السمكية وممارسات الصيد الصحيحة من الأمور الضرورية لتحقيق الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية. وأكبر مصادر الدخل بالنسبة لجزر سليمان هي المصائد. وجزر سليمان تؤيد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. ويجري النظر في أمر الاستعدادات اللازمة للتصديق عليها. وحكومة جزر سليمان تؤيد تأييدا قويا وكالة مصائد المحفل وتناشد دول الصيد في المياه البعيدة أن تتعاون في تطبيق تدابير الإدارة والمحافظة التي حددتها تلك الوكالة.

لقد صدر توا بصورة رسمية مخطط حكومة جزر سليمان الجديدة المعنون "بيان بالسياسات". وفلسفة الحكومة بشأن وجهة البلاد وكيفية السير نحوها في السنوات الأربع المقبلة واردة في هذا المخطط. إن الحكومة تشرع الآن في الاضطلاع ببرنامج كبير للإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية يرمي الى تحقيق تنمية مستدامة. والوزارات المسؤولة تناقش وتجمع حاليا برنامجا للتكيف الهيكلي، ويؤكد البرنامج على الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وإصلاح القطاع العام وتشجيع تنمية القطاع الخاص، وهو يكرس اهتماما خاصا لأحجام ونفقات وتكاليف المؤسسات ويضع مقترحات لإعادة توزيع الموارد على مجالات الانتاج والاحتياجات. ومن المتوقع أن يكتمل إعداد هذا البرنامج بحلول شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

ولئن كانت هذه العملية تعد مهمة طويلة الأجل وقابلة للنجاح، فإن من الضروري أن نسعى الى الحصول على مساعدة خارجية. إن حكومة جزر سليمان تلتزم التزاما تاما بهذا الإصلاح الذي آن أوانه من زمن ولكنها تناشد المؤسسات المالية الدولية والمانحين أن يقدموا المساعدة المالية والمشورة.

وفيما يتعلق بحقوق الانسان، تؤيد حكومة جزر

إن جزر سليمان، شأنها شأن سائر جيرانها في جنوب المحيط الهادئ، لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا، وفي بعض الحالات اعتمادا تاما في رزقها وبقائها، على البحر، والأرض، والأنهار والغابات، والهواء المحيط بنا. ولذلك تولي جزر سليمان أهمية كبرى للمسائل البيئية وتعطي أولوية قصوى للجهود الجماعية التي يتعين بذلها متابعة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتنفيذا لجدول أعمال القرن ٢١، وما يتصل به من المبادئ والاتفاقيات الأخرى. إن جزر سليمان طرف في إعلان بورت فيلا بشأن السكان والتنمية المستدامة. ولذلك نواصل تأييد الأعمال التحضيرية للمؤتمرين الكبيرين المقبلين في عام ١٩٩٤، مؤتمر بربادوس العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، ومؤتمر القاهرة العالمي المعني بالسكان والتنمية.

إن جزر سليمان من البلدان القليلة في جنوب المحيط الهادئ التي لديها الآن استراتيجية وطنية لإدارة البيئة تدعمها الحكومة. وتلك الاستراتيجية وصلت الآن الى مرحلة التنفيذ حيث أنه قد تم تحديد مجالات الأولوية للعمل على المستوى الوطني.

إن التغير المناخي بسبب تدخل الانسان بما يترتب عليه من ارتفاع منسوب مياه البحار ربما كان أكبر تهديد لرفاه الانسان وبقاء العديد من الكائنات على الأرض. وجنوب المحيط الهادئ لا يشكل استثناء من هذا. وجزر سليمان موقعة على الاتفاقية الاطارية بشأن التغير المناخي وسوف تكمل قريبا المتطلبات الضرورية للتصديق عليها. كما أن شكليات التصديق على بروتوكول مونتريال جارية. ونحن نرحب ترحيبا حارا بإسراع الأمم المتحدة الى إنشاء لجنة معنية بالتنمية المستدامة ونرحب بشكل خاص بقبول أمانة محفل جنوب المحيط الهادئ بصفتها ممثلا خاصا لدى اللجنة، والبرنامج البيئي الاقليمي لجنوب المحيط الهادئ بصفته مراقبا في اللجنة.

إن جزر سليمان تحيي المبادرة التي اتخذتها حكومة بابوا غينيا الجديدة في طرح بند جدول الأعمال المتعلق بتهيئة الفرص والمشاركة على منظومة الأمم المتحدة. لقد خلقت التغيرات الاقتصادية السلبية في السنوات الأخيرة ظروفا صعبة أمام بلدان صغيرة عديدة. وهناك حاجة الى تحديد البدائل لتمكين حكومات وشعوب البلدان النامية من المشاركة على قدم المساواة. وجزر سليمان ترحب بما تضمنته مبادرة بابوا غينيا الجديدة من اقتراح تشكيل فريق خبراء لدراسة

خطاب السيد جيريجابراساد كويرالا، رئيس وزراء ووزير خارجية مملكة نيبال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستمع الجمعية الآن الى خطاب لرئيس وزراء ووزير خارجية مملكة نيبال.

اصطحب السيد جيريجابراساد كويرالا، رئيس وزراء ووزير خارجية مملكة نيبال، الى المنصة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أرحب برئيس وزراء ووزير خارجية مملكة نيبال سعادة الرايت أونرابل جيريجابراساد كويرالا، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد كويرالا (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أنقل الى الجمعية العامة تهاني شعب وحكومة نيبال، وأفضل تمنيات جلالة الملك بيرندا بير بيكرام شاه ديف بنجاح الدورة الثامنة والأربعين.

إنني إذ أقف أمام الأعضاء اليوم، أعود بذاكرتي الى عام ١٩٦٠، عندما ألقى أول رئيس وزراء منتخب لنيبال، المرحوم ب. كويرالا خطابه أمام الجمعية، وأعلن أن السياسة الخارجية لنيبال تستلهم مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة. وقال في ذلك الوقت إن نيبال تنظر الى المنظمة باعتبارها أداة لتعزيز السلم والعدالة فيما بين الأمم.

وإن زيارة رئيس الوزراء الراحل الى الأمم المتحدة كانت حدثاً ذا أهمية تاريخية بالنسبة لنيبال. لقد حدث في ذلك الحين تحول ثوري في بلدي. ونتيجة لذلك، بدأت تتشكل سياسة خارجية واعية ومتماسكة تتسم بالتركيز على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد وقعت تغييرات ثورية مماثلة مرة أخرى في بلدي في عام ١٩٩٠، بعد فجوة زمنية قدرها ثلاثة عقود. ووفقاً لرغبات شعبنا، استعيدت الديمقراطية المتعددة الأحزاب في نيبال. ويوجد الآن ضمان دستوري لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. ويتعين علي أن أقول إن هذه اللحظة لها أثر شخصي عميق بالنسبة لي، باعتباري ثاني رئيس وزراء منتخب يلقي خطاباً أمام هذه الهيئة، وذلك بعد مرور ٣٣ سنة.

إن استعادة الديمقراطية المتعددة الأحزاب

سليمان تأييداً تاماً إعلان وبرنامج عمل فيينا للذين كانا نتاج المؤتمر العالمي المعني بحقوق الانسان الذي عقد من ١٤ الى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣. إن الحقوق والحريات الأساسية للفرد واردة في الفصل الثاني، الأجزاء ٣ الى ١٩ من دستورنا الوطني. ونحن ندين أي انتهاك لحقوق الانسان في أي مكان في العالم. وننضم أيضاً الى بقية العالم في العمل على النهوض بحقوق الانسان، ونؤيد الذين تكلموا تأييداً لإنشاء منصب مفوض سام لحقوق الانسان. إن إنشاء هذا المنصب سيكون بحق استثماراً في محله.

تحيي جزر سليمان أيضاً عمل وشجاعة البلدان التي تسهم بقوات ومساعدة إنسانية في المناطق المضطربة في جميع أنحاء العالم. ونحن نصلي على أرواح الذين ماتوا في الميدان. ونشجب بشدة الأعمال التي قام بها أولئك الذين ارتكبوا فظائع ضد صانعي السلم، وموظفي الصليب الأحمر وغيرهم من الأفراد المشاركين. ولذلك تؤيد جزر سليمان بشدة مبادرة نيوزيلندا فيما يتعلق بإدراج بند هام في جدول أعمال الجمعية العامة يتناول سلامة الأفراد في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

إن ميثاق الأمم المتحدة أصبح مطبوعاً الآن في حجم كتيب صغير للجيب، ولكن مطالب دول العالم على هذه المنظمة العالمية تتعاظم الى حد يفوق قدراتها والموارد المتاحة لديها. وربما كانت هذه علامة إيجابية وشاهدة على الحاجة الى استمرار وجودها.

لقد أضيفت أعلام قليلة أخرى بمقر الأمم المتحدة هذا العام. ونحن نرحب ترحيباً حاراً بالأعضاء الجدد في أسرة الأمم المتحدة ونهنئ حكوماتها وشعوبها على اتخاذ هذه الخطوة الشجاعة.

في عام ١٩٤٥ رأى مؤسسو الأمم المتحدة أن هناك حاجة لإقامة هذه الهيئة. واليوم، نواجه تحدياً لا شك فيه بأن نضمن أن العمل الذي بدأ منذ ٤٨ سنة سيستمر، وأن المنظمة ستظل نابضة بالحياة ومحتفظة بأهميتها ومغزاها وبأن عملها سيؤدي على نحو يحقق فعالية التكاليف. إنها الأمل الوحيد للسلم والأمن العالميين وللنهوض بالديمقراطية والتنمية وإدارة الموارد العالمية. إن الدول الأعضاء تطلب من المنظمة أن تكون مسؤولة، ولهذا نحن الدول الأعضاء ينبغي علينا أيضاً أن نعود إليها بمسؤوليتنا الفردية الواجبة.

ولتكن الذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة فجراً جديداً في العلاقات الإنسانية بين جميع الشعوب في شتى أنحاء العالم.

لقد أتاحت التغييرات في العلاقات الدولية أيضا الفرص لإقامة مشاركة جديدة في المسؤولية العالمية. ويتعين على العالم اليوم أن ينظر في نهج جديدة للقانون الدولي لا تقوم على الانفرادية ولكن على التعددية. وإن الأمم المتحدة منظمة للأقوياء والضعفاء، الكبار والصغار، الأغنياء والفقراء، الكل يسهم بنصيبه من أجل الصالح المشترك. ومن صالح الجميع أن نجعل من الأمم المتحدة أداة فعالة وعاملا مؤثرا من أجل التغيير البناء في عالم يسوده الاضطراب.

وإذا كان على الأمم المتحدة أن تحقق التزاماتها الواردة في الميثاق، فإنها ينبغي أن تتناول الأسباب الجذرية للصراعات وعدم الاستقرار. وإن الآليات والعمليات التي في متناولها من أجل تحقيق ذلك الهدف ينبغي تقويتها وصقلها. وفي هذا السياق، هناك أربعة مجالات تتطلب انتباها عاجلا. أولا، التعاون الدولي لمكافحة الفقر؛ وثانيا، تعزيز دور الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن الدوليين؛ وثالثا، خفض التدريجي لأسلحة التدمير الشامل والتخلص منها، ورابعا، التعميم العالمي لحقوق الإنسان.

من السهل أن تتآكل الديمقراطية وحقوق الإنسان عندما يسود الفقر المتفشي، إن الفقر يقوض الكرامة الإنسانية، ويسهم في تدهور البيئة ويقضي على تماسك المجتمع. كما أنه يشكل خطرا دائما على السلم والاستقرار، ولهذا فإن السعي من أجل الأمن المشترك، لا يمكن أن ينفصل عن الجهود المتواصلة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للشعوب في كل مكان. إن جدول أعمال القرن ٢١ الذي اعتمد في مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية، يشكل مخططا شاملا من أجل التنمية المستدامة. ومن أجل تحويل هذه الرؤية إلى حقيقة توجد حاجة عاجلة إلى استئناف الحوار فيما بين الشمال والجنوب وإلى التعاون الاقتصادي فيما بين الأمم النامية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفي هذا الإطار، أتطلع إلى صدور خطة الأمين العام للتنمية. ويحدونا صادق الأمل في أن تشكل خطة التنمية الأساس لتعاون معجل بما يعود بالفائدة المشتركة على البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي من أجل التنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ستكون أيضا مناسبات للتركيز على الأبعاد الإنسانية للمشاكل الاجتماعية الاقتصادية.

واحترام حقوق الإنسان الأساسية لا يعني بالضرورة أننا قد نجحنا في حل جميع مشاكلنا. إن توقعات الشعب كبيرة بالطبع، ولكن الوسائل المتاحة لدينا محدودة للغاية.

وما برحت حكومتني، في مواجهة هذه المشاكل، تبذل كل جهد من أجل ضمان مستوى حياة أفضل لشعبنا في ظل حرية أكبر. وتقوم خططنا الإنمائية على أساس أن المواطن الفرد هو الذي له الحق في التنمية، لا الدولة. وإلى جانب التحرير الاقتصادي، نتبع سياسة إنمائية موجهة إلى الناس تركز اهتمامها على التخفيف من الفقر. ومن أجل تحقيق أهدافنا عملنا على زيادة الاستثمارات في المجالات الإنسانية ذات الأولوية. وإذا نظرنا إلى القيود الضخمة التي تحد من إمكانياتنا والتي تشمل نقص الموارد والتكلفة العالية للهيكل الأساسية وقلة ذوي المهارات وبعض العيوب المؤسسية لوجدنا أن مشاكلنا مروعة. إننا نتطلع إلى تفهم أكبر من جانب البلدان المانحة والوكالات المتعددة الأطراف وذلك بمساعدتنا على تنفيذ برامجنا الإنمائية الموجهة إلى الناس وعلى تعزيز المهارات المحلية وبناء القدرة اللازمة للتعجيل بتنمية الموارد البشرية.

تسترشد السياسة الخارجية لنيبال بهدف ضمان سيادتها واستقلالها السياسي وأمنها الوطني مع العمل على تعزيز السلم والتعاون الدوليين. إننا نسعى، استلهاما لمبادئ ومقاصد الأمم المتحدة وسياسة عدم الانحياز واحترام حقوق الإنسان، إلى تحقيق صداقة وتعاون مع جميع بلدان العالم، ولا سيما مع جيراننا، ومما يبعث على ارتياحنا تلك العلاقات الممتازة التي تربطنا مع البلدان المجاورة لنا مباشرة. ونحن شركاء مع أصدقائنا في جنوب آسيا في العمل على إقامة مخطط للتعاون يعود علينا جميعا بالفائدة المتبادلة وذلك تحقيقا برعاية رابطة التعاون الاقليمي لجنوب آسيا.

لقد أصبح العالم، بعد انتهاء الحرب الباردة المفاجئ، على عتبة حقبة جديدة من المسؤولية المشتركة عن السلم والتنمية في العالم. إن عالم ما بعد الحرب الباردة يحتاج أشد الاحتياج إلى النظام، ولكنه عالم لا يمكن أن تحكمه الدول ذات القوة العسكرية والقوة الاقتصادية وحدها. في هذه اللحظة التي تشهد تحولا تاريخيا، ينبغي أن تبدي القيادة السياسية في جميع البلدان قدرا أكبر من الحكمة السياسية. لقد آن الأوان لأن نتخلص من الإحن القديمة ومن نزعات الانغلاق الذاتي. وينبغي أن نسعى إلى الاستفادة من أفضل سمات كل حضارة وثقافة من أجل الصالح الأكبر للإنسانية.

الأمن. إن الأخذ بتدابير الانفاذ بموجب الميثاق ينبغي أن يكون الملاذ الأخير في الحفاظ على السلم والأمن، وينبغي أن يكون بمثابة الاستثناء لا القاعدة. ذلك أن القوة الحقيقية للأمن الجماعي إنما تكمن في القدرة على تنفيذ أحكام الميثاق المتعلقة بالتسوية السلمية للمنازعات.

إن أسس تدخل مجلس الأمن تثير بدورها تساؤلات حول مدى الثبات على نهج واحد. إن المجلس، بوصفه الجهاز الرئيسي الموكل إليه صون السلم والأمن الدوليين، يجب أن يتصرف بطريقة متماثلة مع الجميع ومنزهة عن كل تحيز ويجب أن يكون ذلك أيضا هو الانطباع الذي يتركه في الأذهان.

إن الملاحظات الأخيرة التي أبداه الأمين العام بشأن الحالة المالية للمنظمة ينبغي أن تكون مبعثا لقلق الجميع. فالاستثمارات في عمليات حفظ السلم وصنع السلم والدبلوماسية الوقائية إنما هي استثمارات في الاستقرار الجماعي. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تضطلع بدورها دون أن تتوفر لها الموارد الكافية.

ونيبال، إلى جانب بلدان عدم الانحياز الأخرى، دعت دائما إلى اضطلاع الأمم المتحدة بدور أفعال في مجالي تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبما أن الخوف المتبادل هو مصدر أي سباق للتسلح، يجب أن نسعى سعيا حثيثا إلى اتخاذ تدابير لبناء الثقة بغية تحقيق أهداف نزع السلاح. وينبغي للدول أن تتوخى كفالة أمنها بأدنى مستوى ممكن من التسلح. إن في نجاح المفاوضات الثنائية المتعلقة بالأسلحة النووية والقوات التقليدية في أوروبا والأسلحة الكيميائية ما يثبت أن ذلك هدف قابل للتحقيق.

ونيبال ترى دلالة بالغة في كون جميع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية قد أضحت الآن أطرافا في معاهدة عدم الانتشار النووي. ونحن من جانبنا ما برحنا ننادي منذ زمن طويل بضرورة الإسراع لعقد معاهدة لحظر التجارب الشامل. إن إحراز تقدم جاد في هذا المضمار أمر ستكون له تأثيرات هامة على مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار.

لقد برزت حماية حقوق الإنسان بوصفها عاملا هاما في تطوير العلاقات الودية بين الدول. ويجب على الأمم المتحدة أن تدخر جهدا من أجل إرساء معيار دولي لحقوق الإنسان. لقد كان المؤتمر العالمي المعني بحقوق الإنسان خطوة رئيسية في هذا الاتجاه. إن حقوق الإنسان لا يمكن كفالتها بدون توفر ضمير عالمي لدى جانب جميع الشعوب يتيقظ به كل شعب لضرورة

وبمناسبة الكلام على مسائل اجتماعية واقتصادية، أذكر المبادرة التي اتخذتها بلدان جنوب آسيا تحت رعاية رابطة التعاون لجنوب آسيا الاقليمي، للعمل المشترك من أجل الأطفال. ولقد وفرت تلك المبادرة الحافز الرئيسي لعقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ويجب أن يكون استعراض منتصف العقد في عام ١٩٩٥ مناسبة لتقييم تنفيذ الوعود التي قطعها للأطفال المجتمع الدولي في مؤتمر القمة العالمي. وعلى الرغم من الطلبات المتضاربة على مواردنا المحدودة، فإننا في نيبال نخصص جزءا متزايدا من ميزانيتنا الوطنية للعناية بصحة الأم والطفل ولرفاهيتهما ولمجالات أخرى من الخدمات الانسانية الأساسية. ونحن نؤيد الاقتراح الداعي إلى أن تقدم البلدان المانحة لهذه الأغراض موارد معادلة للموارد التي ترصد محليا لهذه المبادرات الوطنية.

إن التزايد المفاجئ في الطلب على الأمم المتحدة وتنامي الآمال المعقودة عليها يتجلان بأقوى صورهما في مجال السلم والأمن. ونيبال بما لديها من خبرة في بعثات الأمم المتحدة تمتد على مدى أكثر من ٢٥ عاما، ترحب بالتوسع في ولايات عمليات حفظ السلم. والنجاح الأخير الذي حققته البعثتان في السلفادور وكمبوديا يشهد على الامكانيات الكامنة في أية عملية للأمم المتحدة تكون الولاية الصادرة لها محددة بوضوح وقابلة للتنفيذ. والمشروع المشترك في هايتي بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية يرسى أسسا جديدة في التعاون الدولي من أجل إعادة حكومة منتخبة ديمقراطيا ومن أجل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

ودون أن أهون من جسامة المشاكل التي يتعين على الأمم المتحدة أن تأخذها بعين الاعتبار في الصومال، أرى أن تركيز الأمم المتحدة على العمل العسكري سيطغى على الهدف الأوسع نطاقا للبعثة في هذا البلد. وإنني أحث على مضاعفة الجهود التماسا لحلول سياسة دائمة للمشاكل في الصومال.

وأناشد الأطراف المعنية في البوسنة والهرسك أن تستجيب فورا للقرارات المتتالية الصادرة عن مجلس الأمن وأن توقف ارتكاب المجزرة التي لا معنى لها بحق الشعب البوسني. إن استمرار المأساة في إقليم يوغوسلافيا السابقة يوجد حالة تصلح مختبرا لامكان التعاون الصحيح بين الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية صونا للسلم والأمن.

إن نيبال ستواصل تأييدها لمتابعة تطوير الدبلوماسية الوقائية من جانب الأمين العام ومجلس

ونيبال، على الرغم من صغر قوتها العسكرية والاقتصادية، تعي مسؤولياتها بوصفها عضوا في هذه المنظمة العالمية. ونيبال لن تتردد في اتخاذ موقف مستقل وموضوعي من أجل الصالح العام وإحقاق الحق. إن ميثاق الأمم المتحدة، بالنسبة لنا، يتضمن أسمى المثل للبشرية. وأغتتم هذه الفرصة لإعادة تكريس التزام نيبال شعبا وحكومة تجاه الأمم المتحدة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير خارجية مملكة نيبال على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد جيريجا براساد كويرالا، رئيس وزراء خارجية مملكة نيبال، من المنصة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد بارو (بليز) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن وفد بليز يزهو فخرا، سيدي، بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ المنظمة التي يتم فيها اختيار مواطن من كمنولث الكاريبي لإدارة دفة مداولات الجمعية العامة. ولهذا فإن انتخابكم ليس أسمى تكريم لكم فحسب، وإنما هو أيضا فوز لبلدكم، غيانا، ولكمنولث الكاريبي على نطاق أوسع. وباعتبار بليز جزءا من هذا الكمنولث فقد تغفر لها نبذة السعادة الغامرة وتهنئة الذات وسط مايكال لكم اليوم من الشناء.

وفي هذا الصدد - ونقول هذا ببسمة مداعبة خفيفة - نلاحظ أن أول تصرف حكيم لكم بعد تقلدكم المنصب كان اختيار بليزي ممتاز جدا ليكون متحدثا بلسان رئيس الجمعية.

واسمحوا لي في هذه اللحظة أيضا أن أسجل تقدير وفدي للطريقة البالغة الكفاءة التي أدار بها الرئيس السابق، السيد ستويان غانيف عمل الجمعية العامة في دورتها السابعة الأربعين.

وبالإضافة الى ذلك، هل لي أن أغتتم الفرصة لأرحب رسميا في إطار أسرة الأمم المتحدة بستة بلدان هي، الجمهورية التشيكية، واريتريا، وموناكو، والجمهورية السلوفاكية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، واندورا، التي انضمت الى المنظمة هذا العام.

إعلاء حقوق غيره من الشعوب مع التفهم الكامل للمطالب العادلة للفرد والمجتمع والدولة والنظام الدولي. ولا يمكن أن تؤمن حقوق الانسان ما لم يوجد تحرر تام من الخوف أيا كان مصدره. وهناك علاقة مباشرة بين حقوق الانسان والعملية الديمقراطية ونمو روح التسوية السلمية للمنازعات. إن تهديد السلم يصبح على أشده عندما تنكر حقوق الانسان.

إن العالم يقف أمام منعطف حاسم. فالنظام القديم بلغ نهايته بينما لم يتبلور النظام الجديد بعد. وفي حين أن بعض المتناقضات القديمة لا تزال قائمة وأن ثمة متناقضات جديدة أخذت تظهر، فقد بزغ في الأفق بصيص فجر جديد غير متوقع في جهات أخرى. إن نيبال ترحب بالاتفاق الذي توصلت اليه الأطراف المتفاوضة في جنوب افريقيا والقاضي بإجراء الانتخابات في نيسان/ابريل ١٩٩٤ على أننا نشاطر المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء استمرار العنف الذي يهدد التحول السلمي لجنوب افريقيا الى مجتمع ديمقراطي لا عنصري.

إن نيبال تتمتع منذ فترة بعيدة بصداقتها للشعبين الاسرائيلي والفلسطيني معا. ونحن نرحب بإعلان المبادئ فضلا عن تبادل رسائل الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. إن الحكمة السياسية التي أظهرها زعماء اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تعد بداية جديدة في الشرق الأوسط بل في العالم. ويحدونا الأمل الصادق في أن ييسر هذا التقدم التاريخي السعي الى إيجاد حل شامل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط.

وإذ أصل الى نهاية بياني تقريبا، أود أن أتقدم اليكم، سيدي، بتحياتي القلبية على انتخابكم لتولي منصب رئيس الجمعية العامة الرفيع، في الوقت الذي تمر الأمم المتحدة في مرحلة هامة جدا من تاريخها. وأغتتم أيضا هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا الصادق للسيد ستويان غانيف على قيادته للدورة السابعة والأربعين للجمعية العامة.

ولابد أن أغتتم هذه الفرصة كذلك للإشادة بحرارة بالأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي. إن الجهود التي يبذلها من أجل إصلاح وتعزيز الأمم المتحدة هي محل تقدير عالمي. ونود أن نبدي إعجابنا برؤيته وديناميته وهما أمران ضروريان كي تواجه الأمم المتحدة الحقائق والتحديات الجديدة. لقد كان السيد بطرس غالي شخصية معروفة جيدا في بلدي حتى من قبل أن يصبح أمينا عاما للأمم المتحدة. ونحن نعتبره صديقا مخلصا لنيبال.

من الواضح إن التطورات الأخيرة في جنوب أفريقيا مشجعة جدا، ونحن على ثقة من نجاح الانتقال الى حكم الأغلبية الذي ستكون فاتحته الانتخابات اللاعنصرية المزمع عقدها في نيسان/ابريل ١٩٩٤.

ونعتقد أننا، في خضم النزاع المستمر في الشرف الأوسط، نرى علامات إيجابية على الطريق الى الأمام تتمثل في الانفتاح المؤثر بين شعب فلسطين ودولة اسرائيل. فبعد وقت طويل يبدو أن هناك إمكانية حقيقية للتعايش بين حق الشعب الفلسطيني في تقرير وحق دولة اسرائيل في حدود سالمة وآمنة.

إننا نرحب بالانتهاء من ترسيم الحدود بين العراق والكويت، الذ أنجزته لجنة ترسيم الحدود بين العراق والكويت في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٣. ونرحب كذلك باعتماد مجلس الأمن لقراره ٨٣٣ (١٩٩٣)، الذي يضمن به حرمة الحدود بين الدولتين.

ومن المشجع أيضا توطد آليات التشاور الواسعة لبناء الثقة والأمن وحقوق الانسان والتعاون، المنشأة أصلا لأوروبا في مؤتمر هلسنكي، والتي توسعت الآن توسعا كبيرا. إن لهذه الهياكل قيمة كبيرة، ونفهم أن زملاءنا من البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) منخرطون في علمية إيجاد آلية مماثلة تحمل طابع "آسيان" المتميز، وفوق كل شيء إننا نشيد بالأمين العام لرؤياه المتضمنة في "خطة للسلام".

ولكن بالرغم من جميع هذه التطورات الواعدة لا يزال الأفق العام للأمن العالمي معتما. ففي أماكن عديدة جدا يتمزق السلم من جراء اقتتال الاشقاء. وفي كل مكان يهدد عبء التسليح الساحق - إذا ما استخدمنا تعبيرا شهيرا سبق أن استخدمه الرئيس روزفلت وونستون تشرشل في عام ١٩٤١ - باخراج كوكبنا عن مساره المقرر. إن استئصال برامج الإبادة العرقية كان سببا من أسباب خوض الحرب العالمية الثانية كما كان سببا أساسيا في قيام هذه المنظمة العظيمة. والآن، بعد حوالي ٥٠ عاما من مولد الأمم المتحدة، نشهد عدة برامج من هذا القبيل تنفذ على نطاق ضخم.

وأطالب بأن نتخذ أثناء هذه الدورة الخطوة الرئيسية الأولى لتصحيح هذه الاختلالات التي تؤثر على السلم والأمن العالميين. وكما أن نموذج هلسنكي هو أحد سبل السير الى الأمام، فإننا نأمل أن تكون المحكمة الدولية المعنية بجرائم الحرب التي انتخبت هذه الجمعية قضاتها مؤخرا، سبيلا آخر لذلك.

ومن بين الخطوات الأخرى التي يمكن اتباعها

واسمحوا لي أيضا أن أقدم، بالنيابة عن بليز شعبا وحكومة، عزاؤنا الصادق لشعب الهند وحكومتها على الخسائر الفادحة في الأرواح والخسارة المادية الهائلة التي خلفها الزلزال المدمر الذي أصابها في ٣٠ أيلول/سبتمبر.

خلال السنوات الخمس منذ أن مثلت آخر مرة في هذه القائمة، تغيرت أشياء كثيرة في العالم. ونحن في بليز قد شهدنا تغيرات أيضا. ففي ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ صوت شعب بليز لصالح حكومة جديدة من خلال انتخابات سلمية. ومرة أخرى دللنا على استقرار مؤسساتنا الديمقراطية ونضج نظام حكمنا. وفي عصر يبدو فيه ما يسمى بالاتجاه العالمي نحو تعميم الديمقراطية وكأنه في بعض الأحيان عملية تتحرك خطوة الى الأمام فلا تلبث أن تتقهقر اثنتين الى الوراء، يحق لنا في بليز أن نفخر بسجلنا.

في هذه الأعوام الخمسة كانت بعض التغيرات على المستوى العالمي مؤاتية، والكثير منها يعزى لهذه المنظمة التي ما برحت، في ظل قيادة أمينها العام القدير، تسعى للوفاء بولاية ميثاقها وتجد السبل والوسائل اللازمة للتكيف مع المشاكل التي لم يكن قد صورها بالضرورة واضعو الميثاق.

وفي استعراضي السريع للساحة العالمية اليوم، أود أن أتناول أولا السلم والأمن. إننا نشعر بالرضا البالغ إزاء التطورات الإيجابية الحاصلة في عدة أماكن. وأهمها بالنسبة لنا ما جرى في منطقتنا دون الإقليمية، امريكا الوسطى. فلقد أثلج صدورنا هناك تحرك عدد من جيراننا صوب المصالحة والعدالة الاجتماعية.

وبصورة خاصة، نلاحظ بارتياح أن النكسة الصغيرة من جراء الأحداث التي وقعت في جمهورية غواتيمالا في أيار/مايو وحزيران/يونيه لا يبدو أنها قد قوضت جهود ذلك البلد لإعادة ترسيخ الديمقراطية بشكل دائم. ويسعدنا أن الحكومة الجديدة قد أكدت إعراف غواتيمالا رسميا باستقلال بليز وسيادتها. إن العلاقات الدبلوماسية بين بلدينا قد استؤنضت من جديد، وسنواصل العمل على صون الأمن الإنفرادي والإقليمي، والبحث عن حل دائم للمسائل التي مازالت تحدد بنا. ووفقا لمبادئ هذه المنظمة، يجب أن يستند هذا الحل الى الاحترام المتبادل للسلم ولحقوق البلدين في تقرير المصير والسلامة الإقليمية لكل منهما برا وبحرا.

إننا نأمل في الكاريبي أن يكافأ شعب هايتي الذي طال أمد معاناته بعودة حكومته الشرعية إليه.

مايلي:

وكخلفية لكل ذلك، يتعين تعزيز أحكام الميثاق المتصلة بصنع السلام. وبوجه خاص، ينبغي النظر في إنشاء قوة دائمة للأمم المتحدة تحت قيادة موحدة للأمم المتحدة، ويجب أن تصبح لجنة الأركان العسكرية جهازاً تشغيلياً بمعنى الكلمة. وانسجاماً مع سعي الأمين العام إلى تحسين الفعالية، يجب وضع نظام انضباط عسكري صارم لقوات الأمم المتحدة ويجب تحسين التنسيق في المقر وفي الميدان.

إن أهم الخطوات التي تعتقد حكومة بلادي أنه ينبغي اتخاذها هي إصلاح مجلس الأمن. فمن الواضح أن بند جدول الأعمال المتعلق بمسألة التمثيل العادل في عضوية المجلس وزيادتها يستحوذ الآن على اهتمام كبير في فترة الاضطرابات هذه المتسمة بالنشاط المتزايد للأمم المتحدة. وبليز قدمت مؤخراً ورقة إلى الأمين العام، تشرح فيها أفكارنا حول هذا الموضوع البالغ الأهمية.

وأود الآن أن أنتقل إلى التعاون الدولي. إنني أعتقد أن هناك التزاماً قانونياً دولياً يفرض علينا التعاون بحسن نية. وهو التزام تتوخاه المواد التي تحدد مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من الأحكام الواردة فيه، وتكرره إعلانات مختلفة مثل الإعلان الخاص بالعلاقات الودية الصادر في عام ١٩٧٠، وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية الصادر في عام ١٩٧٤. وسأعالج مسألة التعاون الاقتصادي في مرحلة لاحقة من بياني. أما في هذه المرحلة، فإنني أود أن أسلط الضوء على التعاون في مواجهة الشواغل المتصلة بالمحيط الحيوي.

فيما يتعلق بالمحيط الحيوي، ترى بليز أن التصديق المبكر والعالمي على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أمر له أهمية قصوى. ومما يذكر أن هذه الاتفاقية تفرض واجبات تعاون لا حصر لها. وبهذا يرث الضعفاء، لا الأقوياء والعظماء وحدهم، الأرض ومياهها.

وقد شهدنا مثالين مؤخرًا على نجاح التعاون في مجال المحيط الحيوي. أولهما، يتعلق بطبقة الأوزون. وفي هذا الصدد، أدى التعاون المكثف من جانب الحكومات والقطاع الصناعي الخاص، بمقتضى بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد التي تستنزف طبقة الأوزون، بصيغته المعدلة، إلى انخفاض كبير في معدل اتساع الثغرة في طبقة الأوزون.

والمثال الآخر هو التعاون القائم بين الوكالات الأجنبية والمحلية مع حكومتي بلادي، بليز، وكوستاريكا، الذي أسهم في تحقيق نجاح كبير في جهودنا لحفظ

يجب على الحكومات أن تنبذ الأرباح التي تجني من بيع الأسلحة أو رعاية بيعها. ويجب أن يتم التوسع في أنظمة التعاون والتنسيق الإقليمية ودون الإقليمية في المجالات المترابطة الخاصة بالأمن والتصدي للمخدرات ومناهضة الإرهاب. ويجب على هذه الهيئة أن تتقدم بتوصيات متينة لتطوير قوانين الحياد الوطنية وتنفيذها الصارم في كل مكان. وبالمثل، يجب تحديث القانون الدولي الخاص بالحياد تحديثاً وافياً لتحريم الاتجار بالأسلحة والمعاقبة عليه بشدة. وهذا يجب ألا يقتصر على حالات الحرب المعلنة فحسب، وإنما أن يسري أيضاً على حالات التمرد والعصيان وغيرهما من حالات الصراع المسلح، على الصعيدين الداخلي والدولي على حد سواء. ولا بد من المضي قدماً في العملية المفيدة المضطلع بها مؤخراً أعني عملية بعث الحيوية في آليات حفظ السلام التابعة لهذه المنظمة.

في هذه الفترة يطلب إلى الأمم المتحدة بشكل متزايد أن تعمل كصانع للسلام في مناطق العالم المضطربة والمقلقة. ومن دواعي فخر المنظمة أنها أثبتت كفاءتها باضطلاعها بمهام معقدة ومحفوظة بالتحديات في أرجاء العالم.

لقد كان بإمكاننا في وقت من الأوقات أن نشكل بنجاح قوى للأمم المتحدة لحفظ السلام مؤلفة من قوات تابعة لما يسمى بلدان العالم الثالث. ولكن التجربة الأخيرة أظهرت أن العمليات الكبيرة والصعبة، مثل عمليتي البوسنة والصومال، تقل فرص نجاحها بدون المشاركة النشطة للدول الرئيسية. وفي هذا السياق، نرحب بخطاب الرئيس كلنتون في هذه الدورة للجمعية، الذي عرض فيه توفير قوات تابعة للولايات المتحدة لعملية الأمم المتحدة في البوسنة بشروط معينة.

ومع ذلك يبقى هناك دور للدول الصغيرة. ونحن في بليز على استعداد لتوفير منشآت التدريب للمنظمة كإسهام منا في زيادة كفاءة قوات حفظ السلم. وهذا يتفق مع المادة ٤٣ من الميثاق، التي تدعو الحكومات الأعضاء إلى أن تضع تحت تصرف مجلس الأمن "المساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي". ومن نافلة القول أنه يسعدنا أن نشارك باسهامنا مع البلدان الأخرى في منطقتنا. ويمكن أن تتخذ الآليات الأمنية الإقليمية القائمة أصلاً و/أو ترتيبات جديدة ثنائية ومتعددة الأطراف أداة للإفادة من جهود البلدان الصغيرة في سبيل التعاون.

التحرر من العوز لا صلة له بالأيدولوجيات والتنافس بين القوى العظمى. إلا أنه قد حدثت تغييرات أيدولوجية وجغرافية - سياسية واقتصادية جذرية خلال أواخر الثمانينات. وإذ كانت هذه التغيرات، تجري على قدم وساق كانت الاحتياجات تزداد والموارد باقية على حالها. ومع ذلك، نسمع شائعات تقول بأن المبادرات المختلفة لتحقيق العدالة الاقتصادية في هذا الكوكب لم يعد لها لزوم.

إنني أقول بكل احترام أن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. ففي واقع الأمر، إن المقترحات الخلافية، مثل اقتراح إقامة نظام اقتصادي دولي جديد، لم تكن، كما ألمحنا، سوى تكرار لمبدأ ثابت. وهذا يعني أن هذه المبادرات كانت تجديدا لنظام، وليست نظاما جديدا. وعلاوة على ذلك، نرى في التدخل الصومالي الأصلي تأكيداً قويا على استمرار سلامة مبدأ "التحرر من العوز". وكلنا نذكر أن الهدف المعلن للممارسات الحالية في ذلك البلد المنكوب بالحرب كان إيصال الغذاء والسلوى والإغاثة لشعبها المعذب.

وبالتالي، أعتقد أننا نشهد إعادة تأكيد على التحرر من العوز بوصفه حقاً إنسانياً. وفي الوقت ذاته، أحث الجمعية على اتخاذ خطوات حاسمة لضمان عدم استخدام الغذاء بعد الآن كسلاح من جانب الأطراف في الصراعات الأهلية والدولية.

وفي كل هذا ظلم بصورة حادة التبدل في أنماط التجارة العالمية الناجم عن تشكيل كتل تجارية جديدة. وآخر هذه الكتل وأبرزها هي بالطبع اتفاق التجارة الحرة لشمال أمريكا بين المكسيك والولايات المتحدة وكندا، والسوق الأوروبية الموحدة. وهكذا، نجد في بعض المجالات على الأقل، أن المسيرة نحو التحرر التجاري الأوسع والاقتصاد السوقي الحق تمضي قدماً بلا هوادة. ولكننا في الجنوب نرى أيضاً أن اقتصاداتنا وحياتنا كما نعرفها مهددة بهذه التطورات؛ فوصولنا التفضيلي إلى الأسواق يتناقص بإطراد وشروط تبادلنا التجاري تتدهور باستمرار.

وما يقلقنا في الواقع هنا الضغط الذي نواجهه من أجل فتح حدودنا قبل أن يحين الوقت أمام التدفق الحر للمنتجات الزراعية وغيرها من البلدان الأكثر تقدماً. إنه لدواء مر المذاق، حتى ونحن نراقب التناحر المائي فيما بين البلدان المتقدمة النمو الذي حال دون الإبرام الناجح لجولة أوروغواي الخاصة بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات"). ومن شأنه بطبيعة الحال أن يؤدي إلى وقوع

البيئة. ومع أخذ هذه النجاحات في الاعتبار، ندعو إلى تعاون مكثف في جميع مجالات المحيط الحيوي، بما فيها إنهاء القاء النفايات في المحيطات وعلى الأرض، والحد من التصحر وخفض أسباب الاحترار العالمي. ونأمل أيضاً في وضع برنامج عمل ملموس في المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة الذي سيعقد في شهر نيسان/أبريل القادم في بربادوس.

والمجال الآخر الذي يتعين علينا فيه مضاعفة جهودنا التعاونية هو البيئة الأخلاقية. إن الشعوب في عدد كبير من البلدان الأعضاء تطالب بإنهاء ممارسات الفساد في الحكومة والأعمال التجارية، على المستويين الوطني والدولي. والآن يسرنا للغاية أن نلاحظ أن الأمين العام أنشأ وظيفة جديدة بدرجة أمين عام مساعد لشؤون التفتيش والتحقيق. وهو بذلك، قد أوضح بجلاء أن البيئة الأخلاقية في منظماتنا يجب أن تكون صحية. ويجب علينا مؤازرته في هذا الجهد. وفي الوقت ذاته، ننضم إلى الداعين إلى أن تكون جميع المنظمات الحكومية الدولية مسؤولة أمام مراجعي حسابات ومفتشين مستقلين.

إن حكومة بلادي تولي أهمية قصوى للنزاهة والاستقامة في الحياة العامة. إننا نحیی الجهود الدولية مثل مؤتمر مناهضة الفساد المزمع عقده في المكسيك في وقت لاحق من هذا العام لوضع الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد. ونحن في بليز اتخذنا مؤخرًا إجراء خاصاً بنا لتعزيز الهيكل القانوني اللازم لإزالة آفة الفساد السياسي. وخلال فترة الأشهر الثلاثة منذ تولينا السلطة، طرحنا أربعة مشاريع قوانين رئيسية على برلماننا. وهي قانون منع الفساد في الحياة العامة، وقانون أمين المظالم، وقانون المقاولات العامة، وقانون حرية الإعلام. والقانون الأخير هو، حسب تقديرنا، الوحيد من نوعه في كامل كمنولث البحر الكاريبي. وتشهد هذه التدابير على تصميم حكومة بلادي على شن حرب شاملة على الفساد وجعل بليز نموذجاً للمجتمع العادل النزيه الديمقراطي.

وانتقل الآن إلى المسائل المتصلة بالتنمية الدولية والعلاقات الاقتصادية. لأكثر من ٣٠ سنة، لم تأل هذه المنظمة جهداً في إبراز كون الحق في التنمية والواجب الواقع على المنعمين في مساعدة المحرومين مستمدين من قاعدة راسخة في القانون الدولي والسياسات العامة. فهذا الحق وذلك الواجب متضمنان في مبدأ "التحرر من العوز" الذي هو أحد المبادئ التأسيسية لائتلاف زمن الحرب في عام ١٩٤٢ الذي أطلق على نفسه اسم "الأمم المتحدة" مستخدماً بذلك هذا التعبير لأول مرة. إن

وبالرغم من ذلك، أنا سعيد بأن أبلغ هذه الجمعية أن سجل بليز في مجال حقوق الإنسان سجل طيب وجدير بأن يحتذى. فدستورنا قائم على مبادئ العدالة واحترام الحريات الأساسية لجميع أفراد شعبنا، وقوانيننا وممارساتنا تتفق اتفاقاً كاملاً مع ولاية دستورنا.

إن آفة المخدرات الدولية تتواصل دون هوادة. ومرة أخرى، نضم صوتنا إلى أصوات الذين يحثون على أن نولي للحد من الطلب عليها وتحسين الصحة العام على الأقل نفس القدر من الاهتمام لطريقة التعاطي مع العرض. فالمخدرات والإرهاب والعنف المدني جميعها تجليات مخزية لسرطان خبيث يسعى لابتلاع كوكبنا. ومما يسهم في هذا على نحو جلي الثقافة الجماهيرية والعالمية، أو ما يعد ثقافة، التي يوفرها أقطاب التلفزيون، وفي الوقت الذي نرحب فيه باستخدام القنوات الاخبارية العالمية الجديدة نأسف للتأثيرات الأخرى السامة التي يخضع لها شعبنا عن طريق بعض جوانب هذه البرامج العالمية. وقد آن الأوان لأن ننظر المنظمة في هذه المشكلة.

أخيراً، فيما يتعلق بحقوق الإنسان والقانون الإنساني، فحتى خلال فترة السنوات الخمس الوجيزة منذ خاطبت هذه الهيئة، شهدنا توسعاً هاماً في أنشطة لجنة حقوق الإنسان والهيئات المنشأة بموجب صكوك الأمم المتحدة المتعددة لحماية الحقوق والحريات الأساسية. لقد رأينا هذه المنظمة تلبية دعوة الاشتراك في مراقبة وإجراء الانتخابات، وفي حالة كمبوديا التي لم يسبق لها مثيل تتولى فعلاً إدارة بلد قبيل إجراء الانتخابات الديمقراطية. إلا أن حقوق الإنسان الأساسية في العديد من الأماكن ما زالت تتعرض للإخلال الخطير بها. فالعديد ممن يفترض فيهم حمايتهم يقومون بانتهاكها في الواقع. فالمؤتمرات والمحاكم والاتفاقيات لا تخفف منه إلا على نحو يسير.

وفي مجال القانون الإنساني، يحدونا الأمل بأن تشكل المحكمة الدولية الخاصة بجرائم الحرب سابقة مفيدة. وبالرغم من ذلك، ننظر بمزيد من القلق إلى الاستهانة بنظام جنيف، وخصوصاً بروتوكول ١٩٧٧ الذي ينطبق على أشكال مختلفة من الصراع الأهلي. إن هذا النظام هو الوجه الآخر لعملة حقوق الإنسان، فمهما كان الوجه الذي يبين منها عند تقليبها، فإنه يكون وجهها ملطخاً.

وبالرغم من السجل المشوش بعض الشيء فمن الواضح أن الأمم المتحدة ليست منظمة تشارف على الاحتضار. وبالرغم من ذلك، وأن تقترب من يوبيلها

اضطراب اقتصادي هائل يتبعه لا محالة اضطراب اجتماعي وسياسي في بلداننا.

وبالرغم من ذلك نقر بأنه يتعين علينا أن نحدد في المدى البعيد السلع البديلة التي بمقدورنا انتاجها بكفاءة وبمميزة نسبية. بيد أنه يتعين علي التأكيد أننا نكره على إيجاد موارد ضرورية للبرامج الشاملة المتعلقة بإجراء البحوث والتطوير والترويج للمنتجات الجديدة. ويجب أن تتوفر لنا فترة انتقالية كافية لتكييف أنشطتنا الاقتصادية والانتاجية. ولذلك أود أن انتهر هذه الفرصة لمناشدة البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن تحدد وتخصص الموارد المالية والتقنية الهامة لمساعدة البلدان الصغيرة في تطوير منتجات بديلة. إن الاتجاهات الحالية في التدفقات المالية الرسمية والخاصة للعالم النامي تشير بطبيعة الحال إلى أن هذه صرخة لن تلقى أذاناً صاغية.

وفي إشارة أكثر تفاعلاً، اسمحوا لي في هذه الآونة الحرجة أن أشيد بالتصميم الواضح لهيئات الأمم المتحدة المعنية بمساعدات التنمية على تطوير جهودها في مجال التنسيق. وفي هذا الصدد، أخص بالذكر الأمين العام على قيامه حالياً بصياغة خطة للتنمية والتصميم الثابت لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعزيز مهمته وبتجديد آليته. بيد أن هذا ليس إلا بداية لما يجب أن يكون حملة من أجل التنمية.

المجموعة الأخيرة من المسائل التي سأتناولها هي مسائل اجتماعية وسياسية وثقافية وإنسانية. أولاً، يجب علينا أن نبذل جهداً أكبر بكثير من أجل ضمان منح المرأة حقوقها كاملة في النظام الداخلي والنظام الدولي. ولا ينبغي أن نظل مجرد صدى لترنيمة ضرورة تطوير المرأة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية. ويجب أن نضمن منح المرأة حقوقاً متساوية في جميع المجالات. علاوة على ذلك، يجب منحها على سبيل الاستعجال تمثيلاً متساوياً في المؤسسات السياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها. وأنوه مرة أخرى بالجهود التي بذلتها مؤخراً هذه المنظمة من أجل تحسين وضع المرأة في المناصب العليا في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

وفيما يتعلق باللاجئين، من النفاق أن ننادي بتعزيز حمايتهم دون الاعتراف بالمشاكل العسيرة التي تواجهها البلدان المضيفة بصورة متزايدة، فمثلاً، نبذل قصارى جهدنا في بليز، غير أن ازدحام مركب صغير - حتى في مرفأ هادئ نسبياً - يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة تطل جميع ركابه.

في الشؤون الداخلية للدول، نظام يقوم على المساواة بين الدول صغيرها وكبيرها، غنيها وفقيرها، ويهدف إلى إحلال التعاون بين الدول والشعوب محل الحرب والدمار، نظام يدعو إلى تسوية المنازعات بالطرق السلمية وينبذ استعمال القوة أو التهديد باستخدامها، نظام يعمل على صون كرامة الإنسان ونشر الأمن والطمأنينة والرخاء وتحقيق التنمية في ربوع عالمنا.

لقد كان ظهور هذا النظام مبعث تفاؤل وأمل للأسرة الدولية، خصوصا عندما أثبت التعاون الدولي الجاد والبناء جدواة في التصدي للعدوان العراقي على دولة الكويت، غير أننا اليوم بغيرنا شعور بالأسى والأسف إزاء إخفاق هذا النظام في التصدي لما تعرضت له جمهورية البوسنة والهرسك، الدولة العضو في منظمنا الدولية. إن هذه الأزمة إن لم تعالج على النحو الذي ينسجم مع أسس ومنطلقات ومبادئ النظام العالمي الجديد، فإن هذا النظام سيفقد مصداقيته وفاعليته. لذا فإننا مطالبون اليوم بتطوير الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة من مجرد العمل على إدارة الأزمات وحفظ السلام إلى المشاركة الإيجابية في صنع السلام.

إننا إذا ما ألقينا نظرة عابرة على مجمل الأوضاع الدولية الراهنة، يتضح لنا من خلالها أنه لا تزال هناك بوّار للتوتر تهدد الأمن والاستقرار في مختلف بقاع العالم، ومع استمرار هذه التحديات تزداد أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه الأمم المتحدة، ليس فقط كأداة لحفظ السلام، بل كوسيلة فعالة لإيجاد الظروف الملائمة لخلق أجواء السلام والاستقرار في ربوع عالمنا.

ولا ريب أن تحقيق مثل هذه الظروف سيكون أسهل منا، كلما زادت إمكانيات وفرص التعامل والتعاون بين الدول وزاد دعمها ومؤازرتها للمنظمة، لكي تقوم بدورها بالشكل الذي يكفل عدم قيام أي بلد بالاعتداء على بلد آخر أو تهديد أمنه وسيادته وسلامة أراضيها.

إن الدور المشرف الذي قامت به الأمم المتحدة قبل ما يزيد على ثلاثة أعوام عندما تصدت بشكل حازم وقوي لعدوان العراق على جارتها الكويت، وما تلا ذلك من قرارات ومواقف، أفضت في النهاية إلى دحر العدوان وإعادة الشرعية إلى ربوع الكويت البلد الآمن والمسالمة، هذا الدور يعكس بجلاء تصورنا لما نتوقعه من هذه الهيئة الدولية في ظل الظروف الراهنة. وكل ما نأمل فيه ونرجوه هو أن يستمر هذا الدور ويتم تعزيزه وذلك بالعمل على ضمان التنفيذ الكامل والشامل للقرارات التي أصدرها مجلس الأمن في حق النظام العراقي الذي ما زال ينتهج سبل المراوغة والتسويق فيما يتعلق بالامتثال لقرارات الشرعية الدولية. فبعد

الذهبي، فإنها تحتاج إلى قوة دفع جديدة، وتوافق في الآراء أكثر تركيزا على إصلاحها وإعادة تنشيطها. دعونا جميعا، إذن، ونحن في مستهل عمل هذه الدورة الثامنة والأربعين، أن نتذكر جيدا كلمات ديباجة الميثاق وأن نتعهد وفقا لذلك لتجديد تفانينا للقيام بالمهام المتمثلة في انقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب، وتجديد التأكيد على إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية والمساواة، وتهيئة المناخ الأخلاقي الذي تسود فيه أخيرا العدالة والقانون الدولي.

السيد اللقاني (المملكة العربية السعودية): يطيب

لي في مستهل هذه الكلمة أن أنقدم اليكم ياسيادة الرئيس بالتهنئة الخالصة بمناسبة انتخابكم رئيسا للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. لقد جاء هذا الاختيار تعبيرا عن الثقة بشخصكم، كما إنه يعكس اعتراف الدول الأعضاء بالدور الإيجابي الذي يقوم به بلدكم على الساحة الدولية، فأتمنى لسيادتكم كل التوفيق والنجاح في أداء هذه المهمة.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أحيي سلفكم للكفاءة التي أظهرها في إدارة أعمال الجمعية العامة في دورتها السابقة، كما أشيد على نحو خاص بالجهود المتصلة التي يبذلها معالي الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور بطرس بطرس غالي ومساعديه الدؤوبة لإحلال السلام وتخفيف عوامل التوتر التي تسود بقاعا شتى في العالم.

ويسرني في الأثناء أن أعبر عن ترحيب المملكة العربية السعودية بانضمام أعضاء جدد إلى منظمنا الموقرة، للمشاركة مع سائر الدول الأعضاء في تحقيق الأهداف النبيلة التي نسعى لها جميعا.

يأتي انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة وسط تطورات بالغة الأهمية، وفي ظل ظروف ومستجدات على الساحة الدولية، تستدعي منا التأمل والتبصر، من أجل الخروج من هذه الدورة بقرارات صائبة إزاء ما نواجهه جميعا من مشاكل وأزمات، وذلك في إطار سعينا المشترك للاستفادة من الفرص والإمكانيات التي توفرها الأسس والدعائم التي يرتكز عليها ما أصبح يُعرف بالنظام العالمي الجديد.

لقد أسهمنا جميعا من خلال منظومة الأمم المتحدة في إرساء ركائز النظام العالمي الجديد، الذي يستند في أسسه ومنطلقاته على المبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة، ومفاهيم الشرعية الدولية، نظام يحترم سيادة الدول واستقلالها، ويصون حرمة حدودها الدولية، ويكفل وحدة وسلامة أراضيها، ويرفض التدخل

المساربتوفير الدعم الاقتصادي والإنمائي الضروري لإنشاء الهياكل الإدارية اللازمة لوضع اتفاق الحكم الذاتي موضع التطبيق الناجح، كما يتعين علينا جميعاً في الوقت نفسه عمل الكثير من أجل الاستفادة من الزخم الذي يتيح مثل هذا التقدم في مسيرة السلام.

إن ترسيخ وتكريس هذه الخطوة يتطلبان الوصول إلى نتائج إيجابية ملموسة للقضايا التي ستكون محل التفاوض بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وعلى رأسها قضية القدس الشريف باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة، وكذلك قضية عودة اللاجئين الفلسطينيين، وقضية المستوطنات التي أقامتها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في الأراضي العربية المحتلة، مخالفة بذلك أحكام القانون الدولي واتفاقيات جنيف، كما يتطلبان في الوقت نفسه تحقيق تقدم حقيقي على كافة مسارات المفاوضات الثنائية الأخرى.

إن قضية الجولان العربي السوري المحتل قضية واضحة، تحكمها مبادئ احترام الحدود الدولية، وأن الحفاظ على الأمن لا يأتي، كما أثبتت وقائع تاريخنا المعاصر، عن طريق حيازة الأراضي بالقوة، ولكن بإرساء دعائم السلام، الذي يؤدي بدوره إلى الاحترام المتبادل وتطوير علاقات حسن الجوار. ومن ثم فإن تحقيق السلام في هذه الجبهة يتطلب الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الجولان المحتل.

كذلك فإن المسار اللبناني الاسرائيلي يحكمه القرار رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) الصادر عن مجلس الأمن، والذي يقضي بشكل واضح وصريح بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات الاسرائيلية من الأراضي اللبنانية.

أود أن أسجل تقدير حكومة خادم الحرمين الشريفين لفخامة الرئيس كليتوتون على المبادرة الكريمة بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للمانحين بهدف حشد الدعم السياسي والمالي للفلسطينيين في هذه المرحلة التي يستعدون خلالها للقيام بمهام إدارة شؤونهم في الأراضي المحتلة، وعلى استضافة هذا المؤتمر في واشنطن في الأول من تشرين الأول/أكتوبر، وأنتهز هذه الفرصة لأشيد بالنتائج الطيبة التي توصل إليها هذا المؤتمر.

لقد واصلت المملكة العربية السعودية تأييدها ودعمها الكامل لمسيرة السلام في الشرق الأوسط بمختلف الوسائل منذ انطلاقتها في مدريد، وشاركت مشاركة فعلية في مختلف لجان المحادثات المتعددة الأطراف، يحدوها الأمل المخلص في أن تقود هذه المسيرة في النهاية إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية

مضي أكثر من عامين على تحرير الكويت، ما زال نظام بغداد يسلك أساليب التهديد والادعاءات الباطلة حول الكويت ويستمر في عرقلة جهود الأمم المتحدة نحو تنفيذ قراراتها، متنكراً لكل الالتزامات والوثائق الدولية: ونذكر على وجه التخصيص هنا اعتراض النظام العراقي على نتائج أعمال لجنة الأمم المتحدة الخاصة بترسيم الحدود بين دولة الكويت والعراق، ورفضه قرار مجلس الأمن رقم ٨٣٣ (١٩٩٣)، كذلك استمرار هذا النظام في الاحتفاظ بالأسرى والمرتهين من مواطني دولة الكويت.

لقد أعطى هذا النظام لنفسه الحق، من منطلق السيادة، في تجويع وإذلال الشعب العراقي وتعريض العراق للأخطار التي تهدد وحدته وأمنه، مدعياً زوراً وبهتاناً، مسؤولية المجتمع الدولي عما يتعرض له العراق وشعبه من أخطار ومآسي.

إن السبيل الأمثل لمواجهة أخطار هذا النظام على المنطقة عموماً وعلى شعب العراق بوجه خاص، يكمن أولاً وأخيراً في التنفيذ الكامل والشامل لقرارات مجلس الأمن.

لقد أثار الاتفاق على إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الاسرائيلية الذي تم توقيعه في واشنطن يوم ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي، شعوراً بالتفاؤل، يبشر بإمكانية الوصول إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي الذي طال أمده. إن هذا التطور، رغم محدوديته باعتباره اتفاقاً للحكم الذاتي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يبدأ من غزة وأريحا، يشكل خطوة لإقامة السلام الدائم والشامل والعاقل بين العرب واسرائيل، حيث أنه من الطبيعي أن يسهم حل القضية الفلسطينية في التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الاسرائيلي باعتبار هذه القضية لب هذا النزاع.

إن الترحيب الواسع الذي لقيه الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي داخل الأوساط الفلسطينية والعربية والدولية يعكس بشكل صريح وواضح رغبة العرب الصادقة والمخلصة في إقامة سلام دائم وعادل وشامل مع اسرائيل، كما أنه يدل على الجدية التي ينظر بها الطرف العربي إلى مفاوضات السلام الجارية، التي انطلقت من مدريد في أواخر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، برعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

إننا إذ نلاحظ اليوم التفاؤل الذي أفرزه الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلي، نرى أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يواكب التقدم الذي تم إحرازه في هذا

الأوسط.

وقد سبق للمملكة العربية السعودية أن وقّعت اتفاقية منع انتشار الأسلحة الكيميائية، كما التزمت بأحكام اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية، غير أننا ما زلنا عند اعتقادنا بأن بلوغ هدف جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من كافة أنواع أسلحة التدمير الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية، لا يمكن أن يتحقق إلا بامتناع جميع دول المنطقة بما فيها إسرائيل عن إنتاج وتكديس أو حيازة أي نوع من أنواع أسلحة التدمير الشامل.

إن الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك الذي ينذر بأسوأ العواقب استمرار حرب الإبادة الشاملة التي تعرض لها شعب هذه الجمهورية الفتية على أيدي القوات الصربية، المدعومة من قبل صربيا والجبل الأسود، وضع يدعو إلى الشعور بالإحباط، حيث أن المأساة الدائمة لهذا الشعب التي نتج عنها إزهاق أرواح الآلاف من الأبرياء وتشريد قسم كبير من مواطني هذا البلد المنكوب بعيدا عن ديارهم، ما كان لها أن تحدث لولا تخاذل المجتمع الدولي الذي سمح لقوى العدوان أن تكسب من جراء عدوانها، وأن تمضي في تكريس سياستها للتطهير العرقي البغيض، دونما خوف من عقاب. إن هذا الموقف المتخاذل، خاصة من قبل الدول الأوروبية، ترتب عليه تعثر التنفيذ الكامل لقرارات مؤتمر لندن التي علقنا عليها الكثير من الآمال، كما ترتب عليه سقوط خطة "فانوس - أوين"، وتعثر مفاوضات جنيف اللاحقة. إن تخلي المجتمع الدولي عن مسؤولياته تجاه العدوان الصربي شجع الكروات على سلوك المسلك نفسه ليحققوا مكاسب عن طريق القهر والقوة.

ومما يدعو إلى الاستغراب أنه عندما تعرضت كرواتيا للعدوان الصربي، بادرت الدول الأوروبية، على الخصوص، إلى الوقوف إلى جانب كرواتيا ومساعدتها عسكريا، مما ساهم في نجاح المساعي الدولية للوصول إلى تسوية سلمية، بينما وقف المجتمع الدولي موقفا متخاذلا حيال جمهورية البوسنة والهرسك أدى إلى حرمان هذه الجمهورية الفتية من حقها المشروع في الدفع عن نفسها، والتقايس في أحكام تنفيذ قرارات الشرعية الدولية بفرض العقوبات الاقتصادية على صربيا والجبل الأسود، تلك العقوبات التي بقيت حبرا على ورق، ولم تدخل حيز التنفيذ الجدي إلا بعد أن سبق السيف العدل ورفض الصرب خطة فانوس - أوين التي قبلها البوسنيون والكروات. إن ما يدعونا للدهشة والاستغراب أن هذه الحرب العدوانية تدور رحاها على الأرض الأوروبية، وأن التاريخ يوضح بجلاء أن الحروب

الفلسطينية والنزاع العربي الإسرائيلي، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ورغم ثقل الأعباء التي تواجهها المملكة العربية السعودية في بناء اقتصاد متطور يحقق تطلعات المواطنين نحو غد مشرق مفعم بالرخاء والاستقرار والأمل، ورغم ثقل التزاماتها الدولية في الظروف الحالية الصعبة التي يواجهها الاقتصاد العالمي، فقد شاركت المملكة العربية السعودية في المؤتمر الدولي للمانحين الذي اختتم أعماله في واشنطن، حيث شرفني خادم الحرمين الشريفين بإعلان التزام المملكة بتوفير مساعدات إنمائية سخية لتحسين المرافق القائمة وإنشاء مرافق جديدة في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتعاون والتنسيق مع البنك الدولي في إطار برنامجها الخاص بالأراضي المحتلة للسنوات الخمس القادمة، واستعداد المملكة للإسهام عبر الصندوق السعودي للتنمية بمبلغ مائة مليون دولار أمريكي خلال عام ١٩٩٤، وذلك إيمانا من المملكة العربية السعودية بالمردود الجيد لهذه المساعدات على صعيد تحسين الأحوال المعيشية لإخوتنا الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة من جهة، ولما نتوقعه لها من مردود طيب على مسيرة السلام نفسها من جهة أخرى.

لقد قطعت الحكومة اللبنانية شوطا كبيرا في مسيرة وضع اتفاق الطائف موضع التنفيذ واتخاذ الإجراءات السياسية والدستورية اللازمة لذلك، ولا بد لنا من أن نواصل دعمنا وتأييدنا لجهود الشرعية اللبنانية والإسهام في عملية إعادة إعمار لبنان.

ومن هذا المنطلق، فإن المملكة العربية السعودية تناشد المجتمع الدولي العمل على مساعدة لبنان بكل الوسائل الممكنة، والتي من شأنها تمكين الحكومة اللبنانية الحالية من السير قدما في مرحلة البناء والتعمير، ليعود لبنان إلى ما كان عليه من الرقي المادي والحضاري، ولا بد لتحقيق هذه الغاية من التأكيد على ضرورة التزام إسرائيل بالتنفيذ الكامل وغير المشروط لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) القاضي بانسحاب إسرائيل من جنوب لبنان، لكي يتسنى للحكومة اللبنانية بسط شرعيتها على كامل التراب اللبناني.

وحيث أننا بصدد الحديث عن منطقة الشرق الأوسط، فنرى من الملائم التأكيد على حرصنا على أن تنال هذه المنطقة نصيبها المشروع من الأمن والسلام والاستقرار وأن تتجه كل الطاقات فيها للتنمية، وتسخر كافة مواردها لأجل رفاهية شعوبها ولتحقيق هذه الأهداف المنشودة، يتعين علينا ضمن أهم الواجبات السعي لإزالة خطر وجود أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق

لقد وقفت المملكة العربية السعودية الى جانب الشعب الأفغاني الشقيق في جهاده وأسعده إنتصاره على قوى الإحتلال البغيضة واسترداد هويته الأصلية. وبادرت ببذل الجهود المخلصة منذ بدء الإقتتال بين فصائل المجاهدين الى تحقيق المصالحة الوطنية، وتتوجت جهود المخلصين بتوقيع "إتفاق مكة المكرمة" واتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذه بدءاً بتشكيل حكومة وطنية تضم كافة ممثلي فصائل الجهاد الأفغاني. وإننا بهذه المناسبة نناشد إخوتنا في أفغانستان الإلتزام بما تم الاتفاق عليه لتستطيع أفغانستان الإلتفات الى الإعمار والتنمية واستعادة دورها ومكانتها المرموقة في المجتمع الدولي.

ولابد من الإشارة أيضا الى أن هذا الجزء من العالم مازال يعاني من استمرار وتفاعل مشكلة جامو وكشمير، التي تظل عنصرا من عناصر عدم الاستقرار في المنطقة. إن حكومة خادم الحرمين الشريفين لتتابع بقلق بالغ الأحداث الدامية التي مازالت تقع هناك، وتظل حريصة كل الحرص على السعي من أجل وضع حل لهذه المشكلة التي طال أمدها وألقت ظلالها على العلاقات بين الجارتين الهند وباكستان، وذلك وفق ما اتخذته الأمم المتحدة من قرارات.

ومن المشاكل الأخرى التي في منطقة آسيا تلك التطورات المؤسفة الناجمة عن تفاقم الصراع الدائر بين دولتين عضوين في الأمم المتحدة وهما جمهورية أذربيجان وجمهورية أرمينيا والذي نتج عنه مؤخرا احتلال أرمينيا لجزء من أراضي أذربيجان. وإننا إذ نرى في هذا الاحتلال خروجاً على مبدأ عدم جواز استخدام القوة في حل المنازعات نؤكد ضرورة انسحاب القوات الأرمينية من الأراضي الأذربيجانية، ونقل الموضوع الى طاولة المفاوضات بغرض التوصل الى تسوية سلمية عادلة تحفظ لشعب أذربيجان حقوقه المشروعة.

إن سعيينا المشترك والجاد للعمل من أجل إرساء قواعد النظام العالمي الجديد من شأنه إفساح المجال أمام معالجة قضايا التنمية وخلق بيئة اقتصادية دولية تسمح بإعادة توجيه الأموال التي كانت تستنزف في سباق التسلح لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية، تنسجم مع طموحات وتطلعات شعوبنا نحو حياة انسانية أفضل، يسودها الرخاء والسلام، ويعمها الأمن والطمأنينة، إن هذا الأمر يتطلب تعاون الدول الصناعية المتقدمة بفتح أسواقها أمام منتجات الدول النامية، وإنهاء الاجراءات الحمائية والمسارة في إنجاح جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ووضع حلول سريعة لمشكلة الديون. كما أن التعاون الاقتصادي فيما بين الدول النامية أمر ضروري ويمثل أداة أساسية

الأوروبية لم تكن في يوم من الأيام حروبا محدودة، بل أن أي شرارة حرب في أوروبا تنذر بالإنتشار غير المحدود، ومع ذلك فقد تم تجاهل هذه الحقائق الدامغة.

إننا إذ نأمل أن لا يعيد تاريخ الحروب الأوروبية نفسه، نرجو أن لا يكون الحل المطروح للإتفاق عليه حاليا مدعاة لحروب ونزاعات قادمة، وأن تنظر الأسرة الدولية نظرة جدية وعقلانية في مطالب جمهورية البوسنة والهرسك، نظرة تمكن من أن لا تكون جمهورية البوسنة والهرسك مستقبلا عرضة لسياسات العدوان والتطهير العرقي، نظرة تلي المطالب الجغرافية لهذه الدولة الفتية بإعطائها منافذ على البحر، وتمنحها وسيلة الدفاع الشرعي عن النفس التي كفلهاميثاق الأمم المتحدة.

لقد وقفت المملكة العربية السعودية، حكومة وشعبا، الى جانب جمهورية البوسنة والهرسك، وقفة مبدئية، تنطلق من الإلتزام الشديد والتمسك الكامل بالشرعية الدولية واحترام مبادئ القانون الدولي، ولم يكن هذا الموقف أبدا نتاج تعصب ديني أو تعاطف مذهبي، فهو نفس الموقف الذي وقفته المملكة العربية السعودية الى جانب دولة الكويت عندما تعرضت لعدوان النظام العراقي.

مازالت الصومال تعيش حالة من عدم الإستقرار والفوضى السياسية المصحوبة بأعمال العنف وسفك الدماء، بالرغم من كل الجهود المبذولة لإخراج هذا البلد من محنته. فلقد تركزت الجهود الدولية في مؤتمر أديس أبابا للمصالحة الوطنية على المحافظة على كيان الصومال وصون وحدة أراضيها واستقلاله، إلا أنه للأسف لم تتخذ الخطوات التنفيذية اللازمة لوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ الجدي. واقتصر دور الأمم المتحدة على إيصال المساعدات الانسانية لمستحقيها، في حين أن المطلوب منها في ظل النظام العالمي الجديد أن تسهم في صنع السلام وترسيخ الكيان الصومالي، وتساعد على قيام حكومة صومالية يصبح معها دور الأمم المتحدة بمثابة السند والمعين على بسط سلطتها ونفوذها على جميع أرجاء الصومال.

إن المملكة العربية السعودية التي بذلت العديد من المساعي الرامية الى تطويق الصراع في الصومال وتحقيق المصالحة الوطنية بين الفرقاء، وبذلت وتبذل جهودها لحقن الدماء وتقديم العون والإغاثة، تؤيد مقترحات معالي الأمين العام للأمم المتحدة التي أوردها في تقريره لمجلس الأمن حول المساعدة في إنشاء المؤسسات الصومالية والسعي لتحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء المؤسسات الدستورية للكيان الصومالي.

لتعزيز النمو الاقتصادي الدولي.

إن القضايا الخاصة بأوضاع الاقتصاد العالمي هي من الأمور التي توليها حكومة بلادي جل عنايتها واهتمامها. فالمملكة العربية السعودية طرف منفتح على العالم، تتفاعل أخذاً وعطاءً مع كل ما يطرأ عليه من متغيرات وما يتعرض له من تطورات. ومن ثم فإنها حريصة على سلامة ومثانة الاقتصاد العالمي وتجنبه المنعطفات والهزات التي تؤثر على مساره وتطوره. ومن هذه المنطلقات، تفاعلت المملكة العربية السعودية بكل إيجابية وموضوعية مع النقاش الدائر حول البيئة والطاقة، وتحملت مسؤولياتها في هذا الشأن، وشاركت بفعالية في المفاوضات الدولية لإيجاد حلول عملية ومتوازنة لظاهرة التغير المناخي، مبنية على البرهان العلمي. وهي تؤمن أن مستقبل العالم ورفاهية سكانه يتطلبان تفهماً واضحاً لأبعاد الظاهرة البيئية وإدراكاً للنتائج المترتبة على السياسات المتخذة للتعامل معها، وموازنة دقيقة للأعباء والالتزامات التي تتخذها الدول حيالها، وإهتماماً بوضع الدول النامية المنتجة والمستهلكة للطاقة، وآثار أي من السياسات المتخذة على نمو اقتصاديات تلك الدول.

إن هذا التوجه من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة ورفع مستوى المعيشة لشعوبنا لتمتكن من العيش في رخاء وطمأنينة وأمن واستقرار. فلقد وفرت الظروف الدولية الراهنة المتمثلة في إنهاء الحرب الباردة والتقدم الذي جرى إحرازه في إطار نزع السلاح وخفض التسليح التقليدي، فرصة نادرة لتسخير الموارد المالية الناتجة عن ذلك في علاج مشاكل التنمية والتخلف الاقتصادي.

لقد كانت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول الإسلامية التي ارتبطت بإعلان حقوق الإنسان في الإسلام، الصادر عن منظمة المؤتمر الإسلامي في ١٣ محرم ١٤١١هـ، الموافق ٤ آب/أغسطس ١٩٩٠م، والمعروف "بإعلان القاهرة"، باعتباره الرافد الذي يوفر الأرضية الصالحة لتعاون دولي إيجابي وواقعي ويصب في مصلحة ضمان التأييد العالمي لحقوق الإنسان وحرياته، وخاصة أنه صدر تعبيراً عن إرادة ما يزيد على بليون نسمة في العالم، مما يعطيه بكل المقاييس صفة العالمية. وإذا كانت المبادئ والأهداف التي تركز

عليها حقوق الإنسان عالمية في طبيعتها، فإن تطبيقها يقتضي مراعاة كل مجتمع وظروفه وخصوصياته، والأخذ بعين الاعتبار لمختلف الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية والنظم القانونية فيه، وعدم التسرع في إنشاء آليات، واتخاذ إجراءات مؤسسية من شأنها تعميق الخلافات، وإغفال الحساسيات التي برزت خلال مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المنعقد في فيينا.

إن المملكة العربية السعودية مجتمع متطور، يقوم على قواعد راسخة، كانت ولا تزال عماداً للحضارة الإسلامية، مجتمع ينطلق اليوم ليوافق تحديات العصر بعزم وثقة، في مسيرة خيرة للإصلاح، يرعاها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز، حفظه الله، ويحسدها كل من النظام الأساسي للحكم ونظام مجلس الشورى ونظام المناطق، هذه الأنظمة التي تكفل الدولة بموجبه حماية حقوق الإنسان وفقاً للشريعة الإسلامية، وتنظم علاقات متطورة بين الحاكم والمحكوم تقوم على الأخوة والتناصح والموااة والتعاون. وإنه من دواعي سروري اليوم أن أخبر جمعكم الموقر اكتمال اختيار أعضاء كل من مجلس الشورى ومجالس المناطق وبدء الاستعدادات الحثيثة لتباشر هذه الأجهزة مهامها المرسومة لخدمة الدين والمليك والوطن ممثلة بذلك نقلة نوعية هامة في تطور المملكة العربية السعودية تفسح المجال لمشاركة المواطن السعودي في تحمل مسؤولياته في بناء المستقبل الواعد بثقة وأمل.

إن التحديات السياسية والاقتصادية التي نواجهها ويحفل بها جدول أعمالنا في هذه الدورة تضع على عاتقنا جميعاً مسؤولية جسيمة أمام شعوبنا وأوطاننا، ويتوقف على طريقة تناولنا لها وتعاملنا معها مستقبلنا جميعاً. ويحدونا عظيم الأمل، في ضوء ما تتيحه الظروف الدولية الحاضرة، وما بتنا نلحظه من بروز توجه عالمي يمقت التعصب والجمود ويؤكد الرغبة في الانفتاح والتطور، أن نتمكن من التغلب على هذه التحديات، أخذين في الاعتبار أن النظام الدولي الجديد لن يكون في مقدوره أن يوفر لنا ما نصبو إليه من السلام والعدل والنماء ما لم نهئ له الفرص اللازمة لتحقيق هذه الغاية.